

الكتاب الذي هز فرنسا والغرب

توماس بيكيتي

رأس المال

في القرن الحادي والعشرين

ترجمة وتقديم
محمود الشاذلي



دار الثقافة الجديدة

رأس المال
في القرن الحادي والعشرين
(ملخص)

رأس المال في القرن الحادي والعشرين

تأليف: توماس بيكيتي
ملخص من إعداد: بريف آند تو ذي بوينت
ترجمة وتقديم: محمود الشاذلي

الطبعة الأولى ٢٠١٥
© حقوق النشر محفوظة

الناشر

دار الثقافة الجديدة

"شركة ذات مسئولية محدودة"

٣٢ ش صبري أبو علم، باب اللوق، القاهرة

ت وفاكس: ٢٣٩٢٢٨٨٠

e-mail: elguindimohamed93@gmail.com

<http://www.facebook.com/Dar.Elthaqafa.Elgedeeda>

تنفيذ الغلاف: عادل الغرباوي

توماس بيكيتي

رأس المال
في القرن الحادي والعشرين
ملخص من إعداد: بريف آند تو ذي بوينت

ترجمة وتقديم
محمود الشاذلي



دار الثقافة الجديدة

الفهرست

٧	مقدمة المترجم
١٧	فاتحة محرر الملخص
٢١	الأفكار والحقائق الرئيسية
٣٩	المقدمة
	الفصل الأول
٤٣	الدخل والإنتاج
	الفصل الثاني
٤٩	النمو: الأوهام والحقائق
	الفصل الثالث
٥٣	تحولات رأس المال
	الفصل الرابع
٥٥	من أوروبا القديمة إلى العالم الجديد
	الفصل الخامس
٥٩	(نسبة رأس المال/ الدخل على المدى الطويل)
	الفصل السادس
	انفصام رأس المال-
٦٥	العمل في القرن الحادي والعشرين
	الفصل السابع
٦٩	اللامساواة وتركز الثروة: تقييمات مبدئية

الفصل الثامن

عالمان ٧٥

الفصل التاسع

اللامساواة في دخل العمالة ٧٩

الفصل العاشر

اللامساواة في ملكية رأس المال ٨١

الفصل الحادي عشر

الكفاءة و الميراث في المدى الطويل ٨٥

الفصل الثاني عشر

اللامساواة العالمية في الثروة

في القرن الحادي والعشرين ٨٩

الفصل الثالث عشر

دولة اجتماعية للقرن الحادي والعشرين ٩٣

الفصل الرابع عشر

إعادة النظر في الضرائب التصاعدية ٩٧

الفصل الخامس عشر

ضريبة عالمية على رأس المال ٩٩

ملخص الفصل السادس عشر

مسألة الدين العام ١٠١

مقدمة المترجم

توماس بيكيتي أستاذ فرنسي بكلية باريس للاقتصاد. ولد في إحدى ضواحي باريس في عام ١٩٧١. حصل على درجة الدكتوراه وهو في سن ٢٢ سنة. وكانت رسالته - عن إعادة توزيع الثروة - قد أعدّها في كل من London School of Economics وكلية لندن للاقتصاد (EHESS) وكلية باريس العليا للعلوم الاجتماعية.

يقول بول كراجمان paul krugman أستاذ الاقتصاد بجامعة برنستون الأمريكية، والحاصل على نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٨: "توماس بيكيتي اسم لا يتردد على كل لسان! ولكن ذلك قد يتغير الآن بعد أن تم نشر الترجمة الإنجليزية لكتابه الرائع: رأس المال في القرن الحادي والعشرين "يستطرد كروجمان: "هذا الكتاب سوف يغير كيفية تفكيرنا عن المجتمع وكيف نقوم بدراسة الاقتصاد" (١).

نشر بيكيتي كتابه الموسوعي بالفرنسية في أغسطس ٢٠١٣. وتصدر فور نشره قائمة الكتب الأعلى مبيعات في فرنسا وألمانيا. ثم ظهرت الترجمة الانجليزية في أبريل ٢٠١٤، وتصدرت تلك الترجمة قائمة النيويورك تايمز للكتب الأعلى مبيعات فور صدورها، وهذه ظاهرة نادرة للغاية لمثل هذه النوعية من الكتب.

(1) The New York Review of Books- 8 May 2014.

أما الاقتصادي الأمريكي المعروف جوزيف ستجلتز Joseph E. Stiglitz الحاصل على نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠١ فيقول: "أخيراً بدأ الأمريكيون يقدرّون حجم اللامساواة في الدخل والثروة في مجتمعنا. وذلك الوعي ساعد عليه مؤخراً مصدر غير متوقع: الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي الذي كان كتابه - رأس المال في القرن الحادي والعشرين - مفاجأة لحصوله على قمة قائمة الكتب الأعلى مبيعات لهذا العام. لقد جمع بيكيتي أقصى ما هو متاح من أدلة عن تزايد اللامساواة الاقتصادية والثروة الموروثة خلال الأربعين سنة الماضية والتي تؤدي إلى خلق بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) جديدة."

لكن من الطريف أن يختلف ستجلتز مع بيكيتي في تشخيص أسباب الداء المتمثل في تفشي تلك اللامساواة في المجتمع المعاصر وطرق علاجها. ففي حين يرى بيكيتي يقرر: "اللامساواة في الدخل والثروة ليست من قبيل الصدفة. إنها طابع أساسي للرأسمالية" يرى ستجلتز يحاول تبرئة الرأسمالية (الحقيقية) من تلك التهمة، إذ يؤكد: "إن ما يمارس في الولايات المتحدة في الوقت الحاضر ربما يكون أفضل وصف له هو رأسمالية مزيفة تم تصميمها لخلق اللامساواة. هذه الحقيقة ظهرت بوضوح كامل أثناء الأزمة المالية عندما حملنا الخسائر للمجتمع وسمحنا للبنوك بخصخصة الربح، قدمنا المساعدة بسخاء للمعتدي وقدمنا القليل للمعتدى عليهم الذين كانوا يخسرون منازلهم ووظائفهم" (٢).

أما بالنسبة للقارئ العربي، فيقول الدكتور جلال أمين: "هذا كتاب جدير باهتمام المثقف العربي كما حظي باهتمام المثقفين في مختلف بلاد العالم... وقد دخل على الفور قوائم الكتب الأكثر مبيعات رغم أنه ليس رواية ولا كتاباً في السياسة بل كتاب علمي في الاقتصاد ومليء بالأرقام والرسوم البيانية^(٣).

ويعتبر الدكتور جلال أمين أن "الكتاب ضخماً حقاً (٥٧٠ صفحةً دون الهوامش والمراجع) ولكن قراءته ليست مهمة ثقيلة!!"

ولأن موضوع الكتاب عن اللامساواة في الدخل والثروة قد وصل إلى وعي الجماهير الغفيرة واستولى على مشاعرهما على اتساع العالم - من نداء ميدان التحرير التاريخي الشهير "عيش - حرية - كرامة إنسانية - عدالة اجتماعية" إلى حركة احتلال وول استريت للمطالبة بإسقاط مجتمع الـ ١%، فمن الواضح أن الكتاب ومادته الغزيرة والغنية بالحقائق والأرقام وتحليلاتها على مدى ثلاثة قرون قد لمس وترآ حساساً يعكس ويفسر معاناة السواد الأعظم للشعوب - سواء في الغرب أو في بلادنا نحن - في كفاحها لتحقيق حياة كريمة. لذلك كان لزاماً ألا تقتصر قراءته على المتخصصين والنخبة المثقفة فقط، بل يجب إتاحة الاطلاع على

(٣) جلال أمين: كتاب جديد... اهتز له العالم - المركز العربي للبحوث والدراسات ٢٠١٤/٩/١٢.

فحواه على أوسع نطاق. وقد حقق ظهور ملخص للأفكار والحقائق الرئيسية للكتاب منذ أسابيع هذه الحاجة، ووضع قراءته في متناول شرائح عريضة من غير المتخصصين.

وهذه الترجمة هي محاولة لضم القارئ العربي إلى تلك الشرائح. وقد يتساءل البعض عن مدى علاقة ما جاء بالكتاب من حقائق وبيانات جمعها وحللها بيكيتي عن مجتمعات أوروبا وأمريكا بمجتمعنا المصري المعاصر.

قد لا يكون من محض الصدفة المطلقة أن التحول الاستراتيجي في الاقتصاد المصري إلى الارتباط بالاقتصاد الغربي بما عرف بـ "الانفتاح" قد تزامن بما سماه بيكيتي ثورة ريجان^(٤) وتآثر بأمریکا وبريطانيا حيث قاما بتخفيض الضرائب على الأثرياء وتدمير اتحادات العمال وتقليص نمو الإنفاق الحكومي. بالإضافة إلى ذلك تمت هناك عمليات خصخصة واسعة النطاق ببيع أصول ضخمة من الملكية العامة إلى القطاع الخاص لتتجه

(٤) إشارة إلى ما قام به الرئيس فرانكلين روزفلت في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي حيث سن ونفذ ما سمي بالصفقة الجديدة ومن إجراءاتها رفع الضرائب على الشرائح العليا للدخل حتى ٨٠% وفصل البنوك التجارية عن بنوك الاستثمار وشركات التأمين. أما ريجان فقام بتخفيض الضرائب وسمح لمؤسسات الخدمات المالية بالاندماج مما مكنها من المضاربة والمخاطرة بودائع العملاء وهي السبب الرئيسي في الأزمة المالية سنة ٢٠٠٨ وضمحلل الطبقة المتوسطة واتساع الفوارق في الدخل والثروة.

الرأسمالية المعاصرة إلى تركيبتها في أوروبا القديمة في أواخر القرن التاسع عشر التي استعان بيكيتي في نقل صورتها للقارئ بروايات أوستن وبلزاك^(٥).

ألا يبدو ذلك وكأننا نتحدث عن الاقتصاد المصري وتحولاته خلال العقود الثلاثة الماضية؟ قطعاً هناك أوجه شبه جمة بين ما حدث ويحدث في الغرب- موضوع كتاب بيكيتي- وما حدث ويحدث للمجتمع المصري من اللامساواة في الثروة وفي الدخل. ولكن هناك أوجه اختلاف جوهرية أيضاً.

إن وصف "الانفتاح" باندماج الاقتصاد المصري بالسوق العالمي فهو لفظ مهذب، فهو بالأحرى "أورويلي Orwellian"^(٦).

إن ما حدث هو تفريغ وحدات الإنتاج التي كانت تغطي بعض احتياجات المجتمع المصري إما بالخصخصة أو الإفلاس وتحويل المجتمع المصري كلية إلى مجتمع مستهلك يعتمد تماماً على السلع المستوردة لإشباع رغباته الاستهلاكية مما يحتاج، ومما

(٥) كما لم يفت بيكيتي أن يشير إلى روايات نجيب محفوظ التي صورت المجتمع القاهري في فترة ما بين الحربين العالميتين، وروايات الأديب التركي أورهان باموك (الحاصل أيضاً على نوبل في الأدب) عن مجتمع اسطنبول في سبعينات القرن العشرين (صفحة ١٠٩- من الترجمة الانجليزية).

(٦) "أورويلي" Orwellian نسبة للكاتب الإنجليزي: جورج أورويل George Orwell صاحب رواية ١٩٨٤.

يوحى إليه أنه يحتاج، على حد سواء^(٧). وفي حين أن متوسط دخل الفرد في مصر يقدر ب ٣٠٩٤ دولار أمريكي وإجمالي الثروة ٣٨٦ مليار دولار أمريكي، فإن هناك ٦ ملياردير مصري (ثلاثة من أسرة ساويريس وثلاثة من أسرة منصور) بإجمالي ثروة تقدر بـ ١٧,١٥ مليار دولار أمريكي. ذلك في الوقت الذي لا يجد فيه ١٣,٧ مليون من المصريين طعام يومهم^(٨).

وتقابل محاولات الحكومة المصرية في الوقت الحاضر لمعالجة هذا الخلل الخطير بوضع حد أدنى للأجور يساوي ١٢٠٠ جنيه وحد أقصى ٤٢٠٠٠ جنيه شهرياً، بصعوبات شتى. ففي

(٧) يذكر الدكتور جلال أمين في كتابه: "ماذا حدث للمصريين" الطبعة التاسعة- دار الشروق ٢٠١٣ صفحة ١١ " (أو كما يقول المثل الإنجليزي: إنك تستطيع أن تقود حصانك إلى النهر ولكنك لا تستطيع أن تجبره على الشرب . "في رأيي أن هذا الاعتقاد لا يعطي آلة الدعاية والإعلان، الحديثة البالغة الجبروت، حقها في القدرة على حث وتشجيع (ولا أقول إجبار) الحصان على الشرب وإيهامه بالظماً حتى ولو كان قد فرغ من الشرب لتوه من نهر آخر. الآن يتم تتبع ملايين المستهلكين بواسطة أجهزة الموبايل التي يحملونها ومعرفة أماكن كل منهم ليس فقط أمام أي محل بل أمام أي رف في ذلك المحل بالإضافة إلى تحليل الذاكرة الإلكترونية من سابق مشترواته ثم توجيه الرسائل عبر جهازه لـ (حث وتشجيع) ذلك المستهلك وتذكيره بمدى الظلم الشديد الذي يعتريه والذي لا يمكن إطفائه إلا بشراء السلعة التي أمامه!

(8) Al- Ahram Weekly 30. 10. 2013 based on Credit Suisse Global Wealth Report and Databook issued the week before.

وقت كتابة هذه السطور كان نائب محافظ البنك المركزي قد استقال منذ أيام، كما تطالعنا الصحف اليومية بـ "موجة استقالات جديدة في المركزي والبنوك للالتحاق بمصارف القطاع الخاص"^(٩).

وعندما نحاول مقارنة برامج الخصخصة بين الحالة المصرية والحالة في الغرب، نتيجة توجهات ريجان وتاتشر، نجد أن أوجه الشبه لا تتعدى نقل ملكية الأصول من يد الدولة إلى أيدي أفراد وشركات القطاع الخاص. أما تفاصيلها ونتائجها فتختلف اختلافا مذهلا!

باختصار، توضح التقارير لدى المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن أصولا كان يملكها القطاع العام ذات قيمة حقيقية تعادل ١٠٤ مليار دولار أمريكي تم بيعها بثمن قدره ٩,٦ مليار دولار أمريكي!!! كما تظهر تلك التقارير أمرين: أولهما تورط المؤسسات الحكومية الأمريكية في هذه الفضيحة، الأمر الثاني دور بعض المؤسسات المالية الدولية في الضغط على الحكومة المصرية للإسراع في برامج الخصخصة المذكورة^(١٠).

(٩) المصري اليوم الأحد ١٤/١٢/١٤ قائمة الاستقالات تجاوزت ١٥٠ مسئولا وتوقعات باستمراره، والمركزي يتمسك بمنع الاستثناءات

(10) The Washington Post Wednesday December 3, 2014: In Egypt, corruption cases had an American root.

هناك اختلاف جوهري آخر: يذكرنا بيكييتي أن ٩٥% من رأس المال في الولايات المتحدة مملوك للأمريكيين وأن ٥% فقط يمتلكه الأجانب. أما في مصر فنرى عند كتابة هذه السطور تنافس الأجانب على الاستحواذ القسري على ما تبقى من أصول منتجة في ظل تدهور سعر صرف الجنيه وانخفاض القيمة السوقية للأسهم في البورصة^(١١).

في أواخر القرن العشرين انشغل المصريون بقضية مصيرية سموها "الأمن الغذائي". لقد قرأت لأحد المؤرخين في وصف مجتمعنا، في أوائل القرن العشرين (أي من حوالي مائة سنة) تحت وطأة الاستعمار، إذ يصور بعض الأصدقاء يتساهرون باحتساء الشاي والقهوة فيقول: الشاي مستورد من الهند والقهوة من البرازيل والسكر من كوبا. أما المكون المحلي الوحيد فهو الماء. لو حضر هذا المؤرخ الآن لوجد أنه حتى

(١١) عند كتابة هذه السطور تتنافس شركة أمريكية وشركة من الإمارات العربية المتحدة لشراء (إجباري) ١٠٠% من أسهم بسكو مصر المملوكة لمستثمرين مصريين. هكذا يستخدم من سماهم بيكييتي بجدارة "مفترسو وول ستريت" جميع الحيل في جعبتهم ليلتقطوا ما تبقى من قدراتنا الإنتاجية. كما نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١٤ مقالا رائعا في التصميم تحت عنوان "في مسألة الاستثمارات الأجنبية" للدكتورة سلوى العنترتي تشرح فيه الفارق بين الاستثمار الذي يؤسس وحدات إنتاج جديدة وبين "الاستحواذ" على وحدات قائمة، بعد أن ذكرتنا ببعض تفاصيل مآسي ما تم من "استحواذ" في ماضينا القريب.

هذا المكون المحلى نفسه تقدمه لنا إما شوييس أو نسللة أو
بييسي! (١٢).

إن كتاب توماس بيكيلى - رأس المال فى القرن الحادى
والعشرين - له علاقة كل العلاقة بمجتمعنا المعاصر.

محمود الشاذلى

القاهرة ١٥ ديسمبر ٢٠١٤

(12) Bernard Lewis: What Went Wrong- Oxford University Press, 2002.

تعريف بعض الشخصيات الأجنبية
الوارد أسماؤها في نص المقدمة:

كراجمان:

Paul Krugman

Professor of Economics at Princeton University and columnist at the New York Times. Received the Nobel Prize in Economics in 2008.

جوزيف ستيجلتز:

Joseph Stiglitz

Chief Economist at the Roosevelt Institute. Received the Nobel Prize in Economics in 2001.

بلزاك

Honore de Balzac: 1799 – 1850

أديب وروائي فرنسي صورت قصصه بانوراما للحياة الفرنسية فيما بعد عصر نابليون بونابرت.

جين أوستن

Jane Austin 1775 – 1817

روائية انجليزية اشتهرت بقصصها الغرامية عن المجتمع الإقطاعي في إنجلترا وتفاصيل خباياهم.

فاتحة

لمحرر الملخص الإنجليزي

توماس بيكيتي باحث معروف في مجال تركيز الدخل. وهو يستخدم مصادر الإحصاءات المالية ليوثق ما حدث من زيادة في حصة الطبقات العليا للدخل في فرنسا ودول أخرى في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى، ثم انخفاض هذه الحصة بين ١٩١٨ والنصف الثاني من سبعينات القرن العشرين، ثم زيادتها بعد ذلك. يستخدم بيكيتي الإحصاءات المالية بدلا من استخدام استطلاعات الرأي التي تتم مع أفراد مباشرة، كما يركز في أبحاثه على الدخل العليا. يسلط هذا التركيز الضوء للاقتصاديين - وكذلك عامة الشعب - على دخول الأغنياء ونصيبهم من إجمالي الدخل.

ويدعم أهمية البحث، الذي يجربه بيكيتي وزملاؤه، الاهتمام المتزايد بظاهرة تفاوت الدخل والانتباه إلى الحقائق التي مؤداها أن متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة: ميدان (يقع بين متساويين قبله وبعده)، ظل راكدا خلال الأربعين سنة الماضية، بينما ازدادت حصة الواحد بالمائة من إجمالي الدخل زيادة هائلة، بل زادت بنسبة أكبر حصة الواحد من عشرة في المائة.

يشرح كتاب بيكيتي بشكل سافر أكثر من أي وقت مضى ظاهرة تركيز الدخل، كما يقدم بيكيتي تحليلا للرأسمالية ونظرية عامة لها، وهو أيضا يجمع بين نظرية النمو الاقتصادي ونظريات توزيع الدخل في اقتصاد رأسمالي.

يقدم بيكيتي في كتابه إطارا مذهلا لا يتعامل مع تفاوت
الدخل كظاهرة منفصلة، بل يكشف أن التفاوت المتزايد في
الدخل جزء أصيل في طبيعة الرأسمالية المعاصرة.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء وستة عشر فصلا

- يشتمل الجزء الأول على مقدمة التعريفات والعلاقات المستخدمة
في الكتاب.

- يناقش الجزء الثاني نسبة رأس المال إلى الدخل وتوزيع الدخل
القومي.

- يناقش الجزء الثالث التفاوت في توزيع الأجور وفي توزيع
الدخل من الأصول والثروة.

- يقدم الجزء الرابع سياسات مقترحة.

يغطي الكتاب قرابة ثلاث قرون من البيانات عن رأس المال
وتوزيع الدخل القومي وحركة الميراث والتضخم وغيرها، في
فرنسا والمملكة المتحدة وكندا وألمانيا والسويد واليابان. ويتعامل
مع كمية ضخمة من البيانات: من نسبة المواطنين الذين لهم حق
التصويت في فرنسا أثناء عصر البوربون، إلى المعدل الحالي
لنزلاء السجون في الولايات المتحدة. ومن سعر الصرف للجنيه
الترنوازي (إحدى العملات العديدة المتداولة في فرنسا في القرون

الوسطى) إلى الأزمة المالية في قبرص في ٢٠١٣. ومن القيمة
الرأسمالية للعبيد في الولايات المتحدة إلى حيازات رأس المال
الأجنبي الخاص في الصين الحديثة.

كتاب بيكيتي الطويل الذي يقع في ٩٥٠ صفحة يشتمل على
كمية ضخمة من البيانات ويمكن الحصول عليه أون لاين على

الرابط: <http://piketty.pse.ens.fr/fr/capital121c>.

الأفكار والحقائق الرئيسية

تتقسم النظريات الاقتصادية عموماً إلى وجهتين من النظر:

١. وجهة نظر كارل ماركس الذي ذهب إلى أن الرأسمالية سوف تدمر نفسها في سعيها المستمر إلى الربح الذي هو آخذ في التناقص.

٢. وجهة نظر سيمون كوزنتس الذي ذهب إلى أن الفجوة في الدخل سوف تتكثف مع النمو الاقتصادي.

يستخدم بيكيتي في كتابه البيانات المتاحة عن اللامساواة في الثروة والدخل في أوروبا والولايات المتحدة من القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن الحادي والعشرين. وطبقاً لبيكيتي فإن البيانات التي جمعها لا تؤيد أيًا من وجهتي النظر المذكورتين أعلاه.

وطبقاً للبيانات التي جمعها بيكيتي فإن الرأسمالية لا تستطيع حل مشكلة اللامساواة في الثروة والدخل وأن هذه المشكلة تتفاقم.

الأفكار والحقائق الرئيسية في الكتاب هي كما يلي :

١ . من قبيل الخرافة أن الرأسمالية تؤدي إلى رفع مستوى نوعية الحياة للجميع. يظهر التاريخ أن مستوى المعيشة للعامة يمكن أن يرتفع كما حدث من ١٩٤٥ إلى ١٩٧٣. ومع ذلك فإن هذه الحقة من وجهة النظر التاريخية ليست هي القاعدة ولكنها الاستثناء.

٢ . تفاوت الثروة والدخول ليس صدفة، إنه طابع أصيل للرأسمالية.

٣ . لقد استمر الاتجاه نحو نمو اللامساواة لحقة طويلة من الزمن. انعكس هذا الاتجاه بين ١٩٣٠ و ١٩٧٥ بسبب الحربين العالميتين والكساد العظيم والكساد الناتج عن أزمة الديون. تلك الأحداث قامت بتدمير الكثير من الثروات بما فيها الثروات المملوكة لأغنى المواطنين. هذه التطورات اضطرت الحكومات في دول مختلفة إلى اتخاذ خطوات هدفها إعادة توزيع الدخل. وقد أدت تلك الخطوات إلى نمو اقتصادي سريع أدى بدوره إلى انخفاض أهمية الثروة الموروثة.

٤ . في القرن الحادي والعشرين تستمر الفوارق المالية في الازدياد وتصير أكثر اتساعا بشكل خطير. وينتج عن ذلك أن

العالم يتم توجيهه مرة أخرى إلى "رأسمالية أبوية". في
الرأسمالية الأبوية تغطي الثروة الموروثة على الاقتصاد
وتزداد قوة هذه الثروات وتؤدي إلى سيطرة القلة على
الأكثرية (Oligarchy) ^(١).

٥. في الولايات المتحدة تناقصت نسبة الدخل المخصصة للأجور
وما شابهها من دخول مقابل العمل من ٦٨% في عام ١٩٧٠
إلى ٦٢% عام ٢٠١٠ وتقارب قيمة هذا الانخفاض تريليون
دولار. في سنة ٢٠١٢ حصل ١% من السكان الأعلى دخلا
على ٢٢,٥% من إجمالي الدخل وهي أعلى نسبة منذ ١٩٢٨.
ويمتلك أغنى ٨٥ فرد في العالم، من أمثال وارن بافت وبيل
جيتس وكارلوس سليم، ثروة تزيد على ما يملكه نحو ٣,٥
مليار نسمة يمثلون النصف الأفقر من سكان المعمورة.

٦. رأس المال هو أي أصول تدر عائدا ماديا. وذلك يشمل
الأصول الثابتة من مباني ومصانع، والأصول غير
المرئية مثل حقوق الاختراع والملكية الفكرية والماركات
المسجلة (براندز) وكذلك يشمل الأوراق المالية كالأسمهم
والسندات.

(١) (Oligarchy) المجتمع الذي تتحكم فيه أقلية في الأغلبية بسبب سلطاتها النابعة
من الثراء الفاحش لتلك الأقلية.

٧. الدخل تيار متغير ويمكن أن ينمو ويتغير مع الناتج، بينما رأس المال يشير إلى القيمة الثابتة في لحظة زمنية معينة ويتحقق من تراكم الثروة على مدى كل السنوات الماضية. الذين يمتلكون رأسمالا وأصولا تنتج ثروة سوف يكونون دائما أغنى من المستثمرين الذين يعملون على خلق رأسمال.

٨. يمكن استعمال معادلة تربط بين العائد على رأس المال (ر) وبين معدل النمو الاقتصادي (ج). عائد رأس المال (ر) يشمل الربح والفوائد والعائد الموزع. معدل النمو الاقتصادي (ج) يقاس بقيمة الدخل أو الناتج. تتراكم الثروة إذا كان العائد على رأس المال أعلى من معدل النمو الاقتصادي. وبناءً على ذلك فإن القوة المحددة لتزايد فوارق الثروة من الممكن التعبير عنها بالمعادلة: $r < j$ (قيمة ر أعلى من قيمة ج). ويمكن تحليل الميراث باستخدام نفس المعادلة.

٩. في حالة النمو الاقتصادي البطيء تتراكم الثروة بشكل أسرع بفضل زيادة معدل العائد على رأس المال عن معدل عائد العمل (الأجور) وتتراكم الثروة أكثر لصالح العشرة بالمائة والواحد بالمائة العليا مما يزيد من فوارق الثروة.

١٠. أثناء الحقبة التي تتسم بنمو اقتصادي متواضع مثل التي مرت بكثير من الدول الغربية في العقود الأخيرة يتجه الدخل إلى

التحول من العمل إلى رأس المال. في تلك الحالة تتراكم ثروات ضخمة لفئة قليلة من الأفراد بينما تكدح الأغلبية بصعوبة للوصول إلى حياة كريمة.

١١. كان الدخل من رأس المال يلعب دائما دورا في الرأسمالية. وهذا الدور يزداد نموا ويجعل اللامساواة في الدخل والثروات تنمو بمعدل أسرع. وتتبع الرأسمالية الحديثة القانون الآتي: عندما يكون معدل العائد من رأس المال (بمعنى الدخل السنوي الذي يدره مقسوما على القيمة السوقية له) أعلى من معدل نمو الاقتصاد، ينمو دخل رأس المال أسرع من الدخل من المرتبات والأجور. فمن النادر أن تنمو المرتبات والأجور أسرع من الناتج المحلي الإجمالي.

ولأن الكثير من مديري العموم (GDP) يتلقون الكثير من الأسهم وحقوق شراء أسهم في المستقبل بسعر مثبت سلفا بما يسمى CEOs فإنهم يحصلون على مبالغ طائلة من رأس المال التي تتراكم لهم في صورة Stock Options ربح رأسمالي (الزيادة في قيمة الأسهم حين بيعها عن ثمن الشراء المثبت مسبقا وقت منح الحق فيه) وكذلك من توزيع الأرباح والفوائد والإيجارات.

١٢. الرأسمالية لديها الميل إلى تركيز الثروة في أيدي أفراد أقل فأقل. ففي الولايات المتحدة في سنة ٢٠١٠ يمتلك أغنى

١٠% من الأسر ٧٠% من ثروة البلاد، ويمتلك ١% من الأسر ٣٥% من الثروة، في نفس الوقت يمتلك النصف الأدنى من الأسر ٥% فقط. وعندما ينمو الدخل الناتج من عائد رأس المال بمعدل أسرع تستفيد الأسر الأغنى بشكل غير متناسب.

١٣. وصف أوستن وبلزاك في رواياتهما "المجتمع الأبوي" في أوروبا القديمة حيث عاش عدد قليل من الأثرياء- والذي يتكون دخلهم من الـ "الريع"- حياة بذخ زائد تدعمه الثروة الموروثة، بينما بقية الناس تكافح لكي يستطيعوا مجاراتهم. يقدم بيكيتي وسيز (أستاذ اقتصاد بجامعة استانفورد وأحد معاوني بيكيتي) كمية هائلة من البيانات ويوضحان برسوم بيانية نسب الدخل التي يحصل عليها أغنى ١٠% وأغنى ١% وأغنى ٠,١%. توضح هذه البيانات أن الولايات المتحدة وأوروبا ربما تقترب في القرن الحادي والعشرين من أوروبا القديمة (التي صورها أوستن وبلزاك).

١٤. تحت هذه الظروف فإن الرأسمالية ببساطة لا يمكن أن تستمر. اتجاه الرأسمالية إلى تراكم الثروة أكثر فأكثر في أيدي عدد أقل فأقل من الأفراد سوف يؤدي إلى آثار سياسية. أغلبية الناس سيصيرون أفقر في المستقبل والأزمة سوف تظهر.

١٥. يميل البعض إلى الاعتقاد أن الاتجاه في الطبقات الأعلى
تعكس رقي طبقة من قمة المشاهير تشمل مستثمرين وفنانين
ونجوم الرياضة والمؤلفين. ولكن الفوارق المتزايدة في
الأساس هي ظاهرة لها علاقة بنمو الشركات الكبرى حيث
تمنح تلك الشركات سلة ضخمة من الحوافز لأفراد الإدارة
العليا. قم المديرين وليس مشاهير نجوم الفن والرياضة
يمثلون ٧٠% من الـ ٠,١% من الطبقة العليا في الدخل.
لكي ينتمي الفرد إلى هذه المجموعة المتميزة لابد أن يكون
دخله السنوي ١,٥ مليون دولار على الأقل.

١٦. يعتبر ظهور طبقة المديرين أو "قم المديرين" من المشاكل
الرئيسية للرأسمالية الحديثة. فهم لا ينتجون ثروة ومع ذلك
فهم يحصلون على مرتب من الثروة. إن هذا نوع من السرقة.
أكبر جريمة لهذه الطبقة من المديرين هي الطريقة التي
ينافسون بها المليارديرات الذين تنمو ثروتهم أسرع من النمو
الاقتصادي. المديرون العموم ونوابهم ومفترسو وول ستريت
الآخرون- الذين يشتركون في هذه اللعبة التنافسية- يحتقرون
الأفراد العاديين. هم يتنافسون فيما بينهم لزيادة ثروتهم ودخل
المديرين المميزين. بناءً على جشعهم يقومون برفع مرتباتهم
بغض النظر عن واقع السوق الذي يحدد حياة عامة الشعب.

١٧. منذ ٢٠٠٩ ارتفعت أرباح الشركات والحصص الموزعة
لحملة الأسهم وقيمة تلك الأسهم في سوق المال ارتفاعا كبيرا،

بينما لم تكد الأجور تتحرك على الإطلاق. في سنة ١٩٥٠ كان رئيس الشركة يتقاضى في المتوسط قرابة ٢٠ ضعفا لمتوسط راتب العاملين في شركته، أما الآن فإن النسبة في قائمة "فورشن ٥٠٠" بين راتب رئيس الشركة وراتب الموظف تتعدى ٢٠٠ ضعف.

١٨. يتقاضى الموظف المتوسط في شركة وولمارت أقل من ٢٥٠٠٠ دولار في السنة، في حين أن مايكل ديوك، رئيس تلك الشركة (ذات محلات البيع بالتجزئة للمستهلك)، حصل على أكثر من ٢٣ مليون دولار في ٢٠١٢. كما أنه في ٢٠١١ حصل تيم كوك من شركة أبل على ٣٧٨ مليون دولار في شكل مرتب وأسهم ومزايا أخرى، حيث كان ذلك الرقم يعادل ٦٢٥٨ متوسط راتب الموظف في أبل. هذا الاتجاه يوجد في كل مكان في عالم الأعمال. في حالة الدخل الناتج عن الجهد فإن مستوى اللامساواة في الولايات المتحدة ربما يكون الأعلى بالمقارنة بأي بلد في أي وقت في الماضي وفي أي مكان على وجه الأرض.

١٩. من أكبر الأكاذيب في القرن الحادي والعشرين الادعاء بأن المديرين المميزين لديهم قدرات متخصصة تجعلهم يبدون وكأنهم أعلى من البشر. يصر أفراد الإدارة العليا على أنهم يستحقون السلطات الكبرى من الحوافز لأنهم يزيدون الأرباح ويرفعون قيمة الأسهم. ولكن من الصعب تحديد إسهام أي

شخص بمفرده في شركة كبيرة. في تلك الشركات تحدد لجان من أفراد الإدارة العليا- ذوى دخول متقاربة في العادة- مرتبات وحوافز أولئك الأفراد. وهم لديهم الحافز من الجشع والأنانية ليغالوا في تقدير الإسهام النسبي لجهودهم لكي يكافئوا أنفسهم بسخاء.

٢٠. ليس هناك مفر من ارتباط المتغيرات الاقتصادية بتغير السياسات. وبناءً على ذلك فإن توزيع الدخل والسياسة وجهان لنفس العملة. دمر الكساد العظيم الكثير من الثروات الموروثة وأحدث ثورة سياسية. رفع روزفلت خلال الثلاثينات والأربعينات الضرائب على الشرائح العليا للدخل إلى أكثر من ٩٠% ورفع الضريبة على الإرث الكبير إلى ما يزيد عن ٧٠%. ووضعت الحكومة الفدرالية حداً أدنى للأجور في كثير من الأنشطة. وفي العقود التالية للحرب العالمية الثانية قامت الحكومة الفدرالية بصرف مبالغ طائلة على البنية التحتية والتي تشمل إنشاء شبكة الطرق القومية السريعة مما أدى إلى نمو الاقتصاد. وخشية من غضب الشعب كانت الحوافز التي قدمتها الشركات لأفراد الإدارة العليا في حدود المعقول.

بدأت اللامساواة في الازدياد عندما قام رونالد ريجان ومرجريت تانتشر بخفض الضرائب على الأغنياء وتدمير اتحادات العمال ووضع قيود على نمو الإنفاق الحكومي.

٢١. لأن اللامساواة توجد في العالم أجمع يقترح بيكيتي حلا عالميا لتلك المشكلة. وعلى وجه التحديد فرض ضريبة عالمية على الثروة يضاف إليها نسب أعلى من الضريبة على الدخل الكبرى. فطبقا لتقارير بيكيتي فإن الحد الأعلى لنسبة الضريبة في الدول الغنية يجب أن يزيد عن ٨٠% - مع ضريبة ثروة ممكن أن تكون مثل الضرائب العقارية السنوية- تفرض على كل مكونات الثروة. ويتحتم على الأفراد تقديم إقرار عن الثروة لمحصيل الضرائب ويتم بناءً على هذه الإقرارات تحصيل الضرائب المستحقة على تلك الثروات.

٢٢. تدخل الدولة هو الوسيلة الوحيدة لخفض مستوى اللامساواة في الدخل والثروة. فرض ضريبة سنوية عالمية على الثروة مضافا إليها ضرائب تصاعدية على الدخل تصل إلى ٨٠% سوف ينتج عنهما خفض اللامساواة ومنع تركيز الجزء الأكبر من الثروة في أيدي أقلية ضئيلة.

٢٣. الواقع الديموقراطي لن ينتظم إلا إذا تم تطوير الرأسمالية. ففرض ضريبة عالمية على الثروة سوف يعطى بيانات عن توزيعها، الأمر الذي يشوبه الغموض في الوقت الحالي. ليس من الممكن اتخاذ قرارات ديموقراطية حقيقية بدون إحصائيات يعتد بها عن توزيع الثروة.

٢٤. قد يكون من المستحب البدء بـضريبة على مستوى أوروبا على الثروة لتحل محل الضريبة العقارية لأن الضريبة

العقارية في معظم الدول تستخدم كضريبة على الثروة بالنسبة للطبقة المتوسطة المالكة للعقارات.

٢٥. بالرغم من ذلك فليس من المحتمل أن يوافق القادة السياسيون في العالم على فرض ضرائب على رأسمال أغنى وأقوى المواطنين في بلدانهم.

يمكن أن تصنف وتوصف الأفكار الرئيسية للكتاب بالطريقة التالية:

١. القوانين الاقتصادية الأولية للرأسمالية

يقدم الفصل الأول تعريفا يربط رأس المال (ك) بتدفق الدخل (د). تشمل مكونات رأس المال كل أشكال الأصول التي تدر عائدا: أراضي، مباني (والتي تعامل معاملة جزء حيوي من رأس المال)، آلات، رأس مال سائل في شكل نقدي وسندات وأسهم وملكية فكرية وحتى بشر (وذلك في الدول التي هي الآن أو كانت في الماضي تسمح قانونا بالعبودية) علما بأن الأهمية النسبية للأشكال المختلفة لرأس المال تتغير مع الوقت.

في رأي بيكيتي أن رأس المال مماثل لما يسمى أحيانا كثيرة بالثروة. إذ يستعمل بيكيتي تعبير رأس المال والثروة بالتبادل. يحتفظ الأغنياء بالجزء الأعظم من رأس مالهم في شكل أصول

مالية، بينما معظم رأسمال الطبقة الوسطى يتمثل في المساكن. أما الفقراء فلا يملكون عمليا أية أصول خالصة في الوقت الذي يمثل الفقراء، حتى في البلدان الغنية، نصف السكان.

يناقش بيكيتي العلاقة النسبية لرأس المال وتدفق إجمالي الدخل السنوي ويسمى هذه العلاقة (بيتا). عندما يستخدم بيكيتي بيانات تاريخية متاحة في فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة يجد أن (بيتا) تتبع منحنى على شكل حرف يو U وأن قيمتها وصلت إلى ٧ في فرنسا والمملكة المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى. ولكن في خلال الخمسين سنة التالية انخفضت بحوالي خمسين بالمائة في أوروبا (بما فيها المملكة المتحدة) وانخفضت إلى أقل من ٤ في الولايات المتحدة، ثم بعد ذلك ارتفعت النسبة خلال الثلاثين سنة الماضية. يقدم بيكيتي الدليل على أن هذه الظاهرة تسرى على كل الاقتصاديات المتقدمة.

تتضح أهمية الزيادة في قيمة (بيتا) في ضوء القانون المبدئي الأول للرأسمالية والذي ينص على أن نصيب رأس المال من إجمالي الدخل القومي (ألفا) يساوى عائد رأس المال (ر) مضروبا في (بيتا). بمعنى أن ارتفاع قيمة (بيتا) يشير إلى ارتفاع حصة رأس المال من الدخل القومي.

علاقة بيكيتي الرئيسية للمساواة $r < j$ تعنى أن العائد على رأس المال (ر) أعلى من معدل نمو الاقتصاد (ج). إذا أصبح معدل العائد على رأس المال (ر) يزيد بشكل مستديم عن معدل

نمو الاقتصاد (ج) فإن (ألفا) سوف تنمو. إذا أضيف إلى ذلك قيمة (بيتا) المتزايدة فسوف يدفع ذلك نصيب رأس المال في الدخل القومي إلى مستوى متطرف (مغالى في ارتفاعه). حيث ترتفع (ألفا) يصبح الأثرياء أكثر ثراءً وفي حوزتهم ثروة متزايدة جاهزة للاستثمار (في ظروف لا يستهلكون خلالها كل العائد من استثماراتهم).

تحت هذه الظروف فإن العملية تغذى نفسها ويحدث عن ذلك تغيرات واقعية في توزيع الدخل لصالح رأس المال. كما يصبح توزيع الدخل بين الأفراد أيضا غير متعادل كما هو الحال خلال الثلاثين سنة الماضية.

القانون الأساسي الثاني للرأسمالية يتعلق بتطور (بيتا) في المدى الطويل.

٢. إعادة النظر في تفسير التاريخ الاقتصادي الحديث

توضح البيانات أن قيمة (بيتا) استمرت في الارتفاع من سنة ١٧٠٠ تقريبا وحتى الحرب العالمية الأولى. يوضح بيكيتي أن هذا الارتفاع كان نتيجة الارتفاع المستمر للعائد على الرأسمال الذي يتراكم تدريجيا في الدول التي تحابى رأس المال على حساب العمال. في ذلك الوقت ظهر الوضع في الولايات المتحدة بشكل مختلف إلى حد ما لأنها كانت دولة فتية ولم يمر بها عدد كافي من الأجيال التي تراكم لديها رأس المال لتوريثه إلى الجيل المعاصر.

يستخدم بيكيتي أمثلة أدبية لكي يوضح أنه في البلدان الأوروبية الغنية برأس المال وذات العائد المرتفع كان الناس لا يفضلون العمل وإنما الزواج من شخص غنى أو أن يرثوا ممتلكات بطريقة أو أخرى.

طبقا لبيكيتي فإن قيمة (بيتا) انخفضت بسبب التدمير المادي لرأس المال أثناء الحربين العالميتين وضرائب الدخل المرتفعة والتضخم (الذي كان في صالح المدنيين) والجو السياسي المحابي للعمال بعد الحرب العالمية الثانية. تلك العوامل أضرت بتراكم رأس المال وخفضت (بيتا) وكذلك نصيب رأس المال من الدخل القومي.

في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٥ نمت الاقتصاديات الأوروبية واقتصاديات الولايات المتحدة واليابان بأعلى المعدلات في تاريخها. كان العائد على رأس المال منخفضا- وكانت الضرائب مرتفعة- وتغير التوزيع الفعلي لصالح العمل وأصبح توزيع الدخل الشخصي أقرب إلى المساواة. كان هذا العصر الذهبي حالة فريدة في تاريخ الرأسمالية. ولكن العصر الذهبي انتهى عندما حدثت ثورة تاتشر وريجان في أواخر السبعينات. عادت الرأسمالية إلى ما كانت عليه في أواخر القرن التاسع عشر. في الواقع كان رأس المال قد بدأ في التراكم ببطء قبل أواخر السبعينات ولكن تسارع تراكمه وبدأت قيمة (بيتا) في الارتفاع من أواخر السبعينات مع انخفاض الضرائب على الربح والدخل.

ونتيجة لذلك ففي أوائل القرن الحادي والعشرين وصل رأس المال وقيمة (بيتا) إلى مستوى يقارب ما كانا عليه من نحو قرن مضى.

تغيرت السياسات وبالذات تلك التي تتعلق بالضرائب والأرباح. وكان للانخفاض في معدل زيادة السكان أثر على جميع الدول الأوروبية- وبشكل أقل على الولايات المتحدة- بخفض إضافي لقيمة (ج). سوف تنمو الدول المتقدمة بمعدل التطور التكنولوجي الذي يساوي تقريبا ١ إلى ١,٥ سنويا. فإذا أخذ في الاعتبار الـ ١ في المائة التي تمثل المعدل السنوي للزيادة في تعداد السكان فإن قيمة (ج) لن تتعدى ٢,٥ في المائة سنويا.

إذا استمرت قيمة (ر) على مستواها التاريخي من ٤ إلى ٥ بالمائة فإن النتائج السلبية للمساواة في القرن التاسع عشر سوف تتكرر. ويشمل ذلك انعدام الاحترام للعاملين، يتسم المجتمع بأفراد لا يعملون ويتمتعون بحياة رغدة على حساب عمل الآخرين، إجراءات سياسية لا تحترم تكافؤ الفرص وتتعارض مع الديموقراطية وتيسر الفرص للأثرياء لشراء الساسة.

٣. الرأسمالية الأبوية.

(بيتا) ذات القيمة المرتفعة ليس لها بالضبط نفس المعنى الذي عنته منذ أكثر من مائة سنة.

نحن نعيش في ظل "رأسمالية أبوية". هذا التعبير الجديد استحدثه بيكييتي ليصف الرأسمالية المبنية على الميراث. هذه الرأسمالية "الأبوية" تتصف بقلّة تركيز الممتلكات العقارية في القمة وانتشارها في الطبقة المتوسطة بالإضافة إلى أن الدخل الناتج من العمل لأفراد الإدارة العليا والمصرفيين يضعهم مع الآخرين الذين يتكون دخلهم من ريع في صفوف الـ ١ في المائة. بتعبير آخر تقوم الرأسمالية الحديثة بتوزيع بعض الملكية العقارية على اتساع الـ ٥٠ بالمائة الأعلى من توزيع الدخل (بالمقارنة بـ ٥ بالمائة من القمة في أوائل ١٩٠٠) كما تخلق دخل عمل مرتفع.

بالرغم من ذلك فملكية رأس المال وأغلبها من خلال الميراث لا تزال ذات أهمية في القرن الحادي والعشرين: تدفق الميراث كنسبة مئوية من الدخل القومي في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لا يزال كما كان منذ قرن مضى (من ٨ إلى ١٢ بالمائة من الدخل القومي) علاوة على ذلك فإن النسبة المئوية من السكان الذين ولدوا خلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين والذين يحصلون على ميراث يساوي الدخل مدى الحياة لفرد من الـ ٥٠% السفلى من متوسط الدخل تساوي ١٢% (نفس الرقم الذي كان عليه منذ قرن مضى) بالرغم أن "الرأسمالية الأبوية" ليست نسخة طبق الأصل من الرأسمالية التي كانت سائدة منذ قرن مضى فإن ميزتها الرئيسية (بمعنى قدرتها على تحقيق دخل مناسب دون عمل) لازالت كما هي لم تتغير.

الكفاءة الإنتاجية النسبية لمديري البنوك والمؤسسات المالية لا تحدد دخولهم من العمل. دخول الطبقة العليا من المديرين لا تمت بصلة لمدى نوعية الإدارة. تلك الأجور الباهظة هي نتيجة ترتيب يجرى سرا بينهم وبين مجالس الإدارة. يلزم فرض ضرائب مرتفعة لوضع حد لها حيث سوف تحد الضرائب المرتفعة من رغبة أفراد الإدارة العليا من طلب تلك المرتبات المستفزة. ففي فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كانت الضرائب على أعلى الشرائح في الولايات المتحدة حوالي ٩٠% و لذا لم يكن من المجدي أن يصير أفراد الإدارة العليا على الحصول على مليون أخرى من الدخل. ولكن الوضع غير ذلك تماما في ظل المعدل الحالي للضريبة (٢٥%). إن فرض الضرائب التصاعدية "الاستيلائية" سوف تضع حدا للدخول المسرفة في ارتفاعها وتحد من القوة السياسية للأثرياء.

في الدول التي يزيد فيها معدل العائد على رأس المال عن معدل النمو الاقتصادي فإن المستثمرين سوف يتحولون بشكل مستمر إلى طبقة من الحاصلين على "ريع". إنه لمن قبيل الخرافة الخطيرة الظن بأن المنافسة الحرة تستطيع إنهاء الوضع المسيطر للثروة الموروثة في المجتمع وتحويله إلى مجتمع يتناسب فيه الدخل مع مستوى الكفاءة والاستحقاق.

٤ . سياسات مقترحة

يقترح بيكيتي فرض ضريبة عالمية على رأس المال. ويبرر ذلك بمخاوف من زيادة البعد عن المساواة الناتج من < ج (زيادة معدل عائد رأس المال عن معدل النمو الاقتصادي) وأن بالإمكان عكس هذا الاتجاه بخفض قيمة (ر). يعتبر بيكيتي نفسه أن تلك يوتوبيا مفيدة بالرغم أن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ ذلك الاقتراح ليست مستعصية. الآن تفرض ضرائب على العقارات ويمكن تحديد القيمة السوقية لمختلف أشكال الأوراق المالية وتحديد أسماء من يملكونها. وبالرغم من ذلك فسوف يقابل فرض ضريبة عالمية على رأس المال صعوبات سياسية خطيرة.

تطبيق مثل هذه الضريبة في دول بعينها من الممكن أن يؤدي إلى نزوح رأس المال من هذه الدول. ومن المشكوك فيه أن تؤدي الدول، التي تستفيد من ضبابية التعاملات المالية وتمثل محميات ضرائبية للأثرياء، فرض مثل هذه الضرائب. وبالرغم من ذلك فإن بيكيتي يعتبر أن سن قانون "الامتثال لتشريع الحسابات الأجنبية" في الولايات المتحدة مؤخرا يعتبر خطوة مبدئية قد تؤدي إلى فرض ضريبة على رأس المال على نطاق إقليمي.

ينهى بيكيتي كتابه بمقالة عن الطرق التي يجب إتباعها عند دراسة الاقتصاد. وهو يصر على أن الاقتصاد لا بد أن يعتبر علما اجتماعيا وسوف ينجح فقط إذا تعامل مع أسئلة مهمة وليست أسئلة هامشية، واعتمد على طرق عملية وتاريخية بدلا من اعتماده على التحليل النظري.

المقدمة

يعتبر موضوع توزيع الثروة من أكثر المواضيع جدلا وتتم مناقشته على نطاق واسع. وهو موضوع حيوي لا يمكن أن يؤتمن عليه محترفو السياسة بل يمكن الوصول إلى تطورات إيجابية بشأنه إذا أسهم جميع البشر في حله. يسود انعدام اللامساواة عندما يزيد عائد رأس المال عن معدل النمو الاقتصادي. لذلك السبب يجب على النظام الديموقراطي تقنين الرأسمالية.

لقد توقع القس توماس مالتوس وآرثر يانج^(١) مصيرا مأساويا للبشرية. لقد فكرا أن الحجم الكبير للسكان سوف يرفع قيمة الأراضي وتكلفة الطعام. وقد حمل مالتوس الفقراء مسئولية فقرهم واقترح قطع المعونة الخيرية للفقراء لخفض أعدادهم.

وكان رأي ديفيد ريكاردو أن الزيادة المستمرة في السكان سوف ترفع أسعار الأراضي وإيجاراتها. حيث أنه طبقا لقانون

(١) * القس توماس مالتوس: ١٧٦٠ إلى ١٨٣٤ رجل دين ومفكر انجليزي، توقع حدوث مجاعات وكوارث بسبب الزيادة المستمرة في تعداد السكان ومحدودية الموارد، وعلى الأخص الطعام.

* آرثر يانج: ١٧٤١ إلى ١٨٢٠ كاتب ومفكر انجليزي، حظيت مؤلفاته- وبالأخص في تطوير الزراعة- على دائرة واسعة من القراء.

الندرة ترتفع الأسعار جدا عندما تصبح الأشياء (يعني الأراضي) نادرة. ولكن الذي حدث هو انخفاض قيمة الأرض الزراعية (بالمقارنة لأشكال الثروة الأخرى) وذلك بسبب تأثير الثورة الصناعية بالذات على النمو.

كان من المتوقع أن يؤدي العرض والطلب إلى استقرار المسائل التي انشغل بها أولئك الاقتصاديون. إذا انخفض المعروض وزاد ارتفاع السعر فسوف ينخفض الطلب مما سيؤدي إلى انخفاض الأسعار. على سبيل المثال إذا أصبحت أسعار البترول مغالاً في ارتفاعها فسوف يقع اختيار عدد متزايد من الناس على استخدام الدراجات. ونتيجة لذلك سوف تنخفض أسعار البترول. قد يستغرق ذلك التحول وقتاً طويلاً يسمح لملاك البترول في تراكم أشكال أخرى للثروة. ومع ذلك فإن العرض والطلب لا يستثنى الأثر بعيد المدى لمبدأ الندرة على حالة الارتفاع الكبير في الأسعار.

قام ماركس بتطوير نظريته أثناء الثورة الصناعية حينما كانت أغلبية الطبقة العاملة تعيش في عشوائيات. لم يكن العمال يحصلون على ما يكفي لحياة كريمة. ففي أثناء الثورة الصناعية ارتفعت تكلفة الإيجار وازدادت كذلك اللامساواة في توزيع الثروة. لم تستطع المبتكرات التكنولوجية أن تؤدي إلى تحسين معيشة العاملين. وتطورت النظريات الشيوعية والاشتراكية لمعالجة هذه المشكلة.

وقد قامت بعض الدول بإضافة بعض الخصائص الإيجابية للاشتراكية إلى الرأسمالية.

بالرغم من توقعات ماركس وريكاردو السلبية فقد ارتفعت الدخول. ربما لم يجر ماركس البحث الكافي قبل تطوير المانيفستو الخاص به. وبالرغم من ذلك تبقى أسئلة ماركس ذات أهمية وحضور.

كيف تؤثر الرأسمالية على توزيع الثروة؟
هل هناك حد لما تجمعته قلة قليلة من السكان من رأس المال؟

لأبد أن نكون حذرين عندما نفترض أن اللامساواة في الثروة هي نتيجة للنمو الاقتصادي وليس نتيجة قرارات المسؤولين السياسيين. إن توزيع الثروة في حالة تغير مستمر وليس هناك طرق "طبيعية" لمنع اللامساواة من أن تصبح حالة مستدامة.

تفترض بعض النظريات أن التقدم في العلم وانتشار الكفاءات في المجتمع سيؤدي إلى تضيق الفجوة "convergence" ولكن ذوى الدخول العليا باستطاعتهم منع هذا الاتجاه بسياسات غير عادلة.

يستخدم بيكيتي المعادلة التالية:

ر < ج

حيث (ر) تمثل العائد على رأس المال و (ج) تمثل معدل نمو الاقتصاد.

عندما يكون النمو منخفضا وعائد رأس المال مرتفعا تذهب الثروة الموروثة إلى أفق أبعد وتؤثر سلبا على توزيع الثروة (يسمى ذلك اتساع الفجوة "divergence").

أو بتعبير آخر عندما يزيد العائد على رأس المال بشكل كبير عن معدل النمو الاقتصادي ينتج عن ذلك اتساع في فجوة توزيع الدخل. ليس هناك قوانين أولية تؤكد لنا أن النمو سوف يتعادل بشكل تلقائي. لا يمكن لتوزيع الدخل أن يختزل في آلية اقتصادية فقط. انعدام المساواة في الثروة يشكلها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. لقد كانت دائما سياسية بشكل أساسي. لقد كان الانخفاض في الفجوة في معظم الدول المتقدمة بين ١٩١٠ و ١٩٥٠ من نتائج الحربين العالميتين والسياسات التي اتبعت بعد الحربين، وبالمثل فإن اتساع الفجوة بعد ١٩٨٠ غذته أساسا التغيرات السياسية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالسياسة المالية والضرائب. ليس هناك عملية طبيعية لمنع العوامل التي تدفع الثروة للنمو بشكل دائم. إن القوى خلف انعدام العدالة تتحكم في العالم، والمستقبل يعتمد على السياسات التي سوف تتبّع.

الفصل الأول الدخل والإنتاج

السؤال التالي عن رأس المال مهم جدا: كم من العائد يجب أن يذهب إلى رأس المال وكم يجب أن يذهب إلى العمالة؟

كثير من الاقتصاديين يظنون خطأ أن القسمة بين رأس المال والعمالة ظلت مستقرة وأن الأجور تزداد باطراد مع مضي الوقت. ولكن ذلك ليس بالضرورة صحيحا وحينما يكون ذلك صحيحا فإن الأجور لن تذهب إلى حد بعيد.

غالبا ما تضع اللامساواة في الثروة الأثرياء والفقراء أحدهما ضد الآخر. عندما تمتلك دولة جزءا كبيرا من دولة أخرى تحدث القلاقل السياسية بشكل مستمر.

الدخل القومي هو مجموع الدخل السنوي لكافة السكان في دولة من الدول. إنه في بعض الأمور يختلف عن الناتج المحلي الإجمالي . في حساب الدخل القومي لابد للمرء أن يطرح المرء قيمة إهلاك الأصول وكذلك لابد أن يضيف أو يطرح الاستثمار الأجنبي. الدخل القومي هو إجمالي دخل رأس المال ودخل العمالة.

رأس المال يمثل جميع الأصول غير البشرية التي يمكن امتلاكها وتبادلها في بعض الأسواق. ذلك يشمل العقارات

والثروات الطبيعية والملكية الفكرية وحقوق الاختراع والأوراق المالية وغيرها. رأس المال والثروة تعبران مترادفان. الثروة القومية أو رأس المال القومي يعرف بأنه إجمالي القيمة السوقية لكل شيء يملكه السكان والحكومة في دولة من الدول في لحظة معينة من الزمن بشرط أن يمكن تبادلها في أحد الأسواق. بتعبير آخر رأس المال هو أي شيء يمكن تبادله في السوق.

الدخل يتدفق باستمرار في حين أن رأس المال ممكن تصوره كصورة تلتقط لقيمة الثروة في لحظة معينة من الزمن. عندما نقسم قيمة رأس المال على الدخل السنوي نحصل على القيمة المسماة بالحرف الأبجدي اليوناني (بيتا). هذه النسبة لا تعطي قيمة واقعية للمستوى القومي لأن مدخرات البعض قد تقل عن دخل سنة أو بعضهم قد يكون مدينا بينما قد يمتلك البعض الآخر مدخرات في البنك توازي في أي لحظة معينة عشرين ضعفا من دخلهم السنوي،

القانون المبدئي الأول للرأسمالية:

$$أ = ر \times \text{بيتا}$$

حيث (ر) هي نسبة العائد على رأس المال و(بيتا) هي نسبة رأس المال / الدخل^(١).

(١) وقيمة (أ) هي نسبة رأس المال من الدخل القومي - المترجم.

هذا القانون يحدد نصيب رأس المال في الدخل القومي. وبناءً على ذلك إذا كان إجمالي الثروة القومية ٦٠٠ بالمائة (يعنى أنها تراكم ست سنوات من الدخل القومي) وكان العائد على رأس المال ٥ بالمائة بذلك يكون نصيب رأس المال في الدخل القومي هو ٣٠ بالمائة.

فعلى سبيل المثال إذا كانت قيمة شقة سكنية هي مليون يورو وإيجارها الشهري هو ٢٥٠٠ يورو (٣٠ ألف يورو سنوياً) يكون نسبة العائد على رأس المال هي ٣ بالمائة (نتيجة قسمة ٣٠٠٠٠ على مليون واحد). بينما هذا يعتبر دخلاً جيداً للمالك فإنه لا يعتبر وضعاً جيداً في نظر المستأجر.

يدر رأس المال المستثمر في التجارة عائداً أعلى (حوالي ١٢ بالمائة) من الاستثمار العقاري.

القانون الثاني للرأسمالية:

كلما ارتفع معدل الادخار وانخفض معدل النمو كلما ارتفعت نسبة رأس المال/ الدخل.

قياس الدخل القومي في الماضي كان له في الغالب هدف سياسي مرتبط بأغراض الضرائب. مقياس الدخل القومي يتغير باستمرار، لذلك فهو أداة بحث محدودة وخاطئة. في القرون الماضية جاء معظم الإنتاج من أوروبا وأمريكا (بمعدل ٨٠ بالمائة). ولكنها سوف تتناقص إلى ٢٠ بالمائة في المستقبل القريب جداً.

طبقا للبيانات الرسمية كان يعيش على كوكبنا ٧ مليار نسمة، وزاد الناتج العالمي عن ٧٠ ترليون يورو. بناءً على ذلك فإن الناتج للفرد هو ١٠٠٠٠ يورو، وكل فرد من سكان الكوكب يكون دخله الشهري حوالي ٧٦٠ يورو الأمر الذي لا يحدث على أرض الواقع. ففي أفريقيا مثلا يحصل الناس على ١٥٠ يورو في الشهر أما في بعض الأقطار الأخرى يحصل الناس على ٣٠٠٠ يورو في الشهر.

تبدو اللامساواة أعلى عالميا عندما يستخدم المرء سعر الصرف بدلا من القدرة الشرائية. فمثلا كان اليورو يساوي ١,٣٠ دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. إذا حول امرؤ ١٠٠٠ يورو ليحصل على ١٣٠٠ دولار. ولكن مستوى الأسعار أعلى بمقدار ١٠ بالمائة في أوروبا عنها في الولايات المتحدة. وبالتالي فإن القدرة الشرائية لـ ١٠٠٠ يورو في أوروبا تعادل القدرة الشرائية لـ ١٢٠٠ دولار أمريكي في الولايات المتحدة.

عموما يعتبر معيار القوة الشرائية أكثر اتزاناً بمراحل من سعر الصرف. فالتوزيع العالمي للدخل أعلى في اللامساواة عن التوزيع العالمي للإنتاج. ذلك لأن بعض الدول تنتج بوفرة وتمتلك رأسمالا في دول أخرى ذات معدل منخفض لإنتاج الفرد^(٢).

طبقا لإحدى النظريات تمتلك الدول الغنية جزءا من رأسمال الدول الفقيرة، وتعطى استثماراتهم في الدول الفقيرة الفرصة لرفع

(٢) المترجم: *per capital should be per capita*.

كفاءتهم الإنتاجية. يوضح بيكيتي أن الإشكالية في هذه النظرية أنها لا تأخذ في الاعتبار متوسط دخل الفرد لكنها تنظر فقط من وجهة الدخل القومي. بالإضافة إلى ذلك فإن الاستثمار في الدول الفقيرة يزيد من ثراء المستثمر بينما يُبقي على الدول الفقيرة مستمرة في الديون. لكي يمكن فهم ذلك لابد أن نأخذ في الاعتبار معدل العائد على رأس المال الذي تدفعه الدول الفقيرة للأثرياء.

لقد ظلت الدول المملوكة للدول الغنية أقل نجاحاً من الناحية الاقتصادية ويعتريها عدم الاستقرار السياسي والثورات. يمكن للفقراء أن يلحقوا بالأغنياء بزيادة قدراتهم الخلاقة والمعرفة التكنولوجية.

الفصل الثاني

النمو: الأوهام والحقائق

بالرغم من انتشار عدم المساواة في الثروة في الوقت الحاضر فإن هناك اتجاها عالميا نحو التقارب convergence حيث تستثمر الدول الفقيرة في داخلها وإلى درجة ضئيلة تضيق الفجوة في الثروة العالمية بين الدول الغنية والفقيرة. ولكن هذا النمو بطيء جدا.

على سبيل المثال كان هناك ٨ في المائة (معدل) زيادة في حجم السكان بين سنة ١٧٠٠ و ٢٠١٢ نتج عنها زيادة عدد سكان كوكبنا من ٦٠٠ مليون إلى ٧ مليار نسمة خلال مجرد ثلاثة قرون. مثل هذه التغيرات البسيطة من شأنها أن تتراكم نتائجها على مدى فترة طويلة. بذلك فإن الفروق البسيطة بين العائد على رأس المال ومعدل النمو قد يكون لها آثار خطيرة على الاقتصاد.

طبقا للأمم المتحدة فإن معدل نمو السكان سيصل إلى أربعة في المائة في عام ٢٠٣٠ وإلى واحد في المائة في عام ٢٠٧٠. لكن تلك التوقعات لا يمكن الاعتماد عليها حيث أنها تتأثر بعوامل كثيرة ومتغيرة مثل معدلات العمر المتوقع والخصوبة. هذه الأمور لا تتوقف على الاقتصاد فقط وإنما على الثقافة والأيدولوجية أيضا.

فمثلا في سنة ١٧٨٠ كان حجم السكان في أمريكا الشمالية ٣ ملايين وكان حجم السكان في أوروبا الغربية ١٠٠ مليون. وفي سنة ٢٠١٠ أصبح سكان أمريكا الشمالية ٣٥٠ مليون وتعداد سكان أوروبا الغربية ٤١٠ مليون. من الصعب التنبؤ بمعدل النمو السكاني حيث أنه يعتمد على عوامل شتى. إذا كان مقدرا لمعدل النمو السكاني ٨ بالمائة أن يستمر فسوف يصير هناك ٧٠ مليار نسمة تعيش على كوبنا بحلول عام ٢٣٠٠.

عندما ينمو عدد السكان فإن كل جيل لابد أن يضيف زيادة إلى الثروة. فمثلا إذا أنجبت أسرة عشرة أطفال فإن الثروة الموروثة يتحتم تقسيمها إلى أجزاء كثيرة. وبالتالي عندما يزداد معدل النمو السكاني يستلزم ذلك أن يعتمد الناس بشكل أكثر على عملهم ومدخراتهم الذاتية بدلا من الثروة الموروثة. أما عندما يبطؤ معدل النمو السكاني تصبح الثروة الموروثة أكثر قيمة.

كان معدل نمو دخل الفرد من سنة ١٧٠٠ إلى ٢٠١٢ مساويا لمعدل النمو السكاني ٨ بالمائة. في سنة ١٧٠٠ كان المتوسط العالمي لدخل الفرد حوالي ٧٠ يورو. وفي سنة ٢٠١٢ أصبح المتوسط العالمي لدخل الفرد حوالي ٧٦٠ يورو.

عند مقارنة الدول من حيث النمو الاقتصادي لا يستطيع المرء التعميم باستعمال قاعدة معلومات مبسطة لأن هناك عوامل أكثر تأثيرا في معدل نمو دخل الفرد. على سبيل المثال ففي الولايات المتحدة زاد متوسط دخل الفرد من ١٠٠ يورو إلى

٢٥٠٠ يورو في الشهر ولكن الإنتاجية كانت زيادتها أكثر حيث أن العامل في المتوسط أصبح يقضى ساعات أقل في العمل.

معظم النمو حدث في القرن العشرين (حوالي ٩ في المائة في القرن العشرين مقابل ١ في المائة في القرن الذي سبقه). نمت كذلك القدرة الشرائية في القرن العشرين.

يصل نصيب قطاع الخدمات إلى حوالي ٨٠ بالمائة من إجمالي عدد الوظائف حيث يخص قطاعي الخدمات الصحية والتعليم ٢٠ في المائة من الدخل المحلي الإجمالي ومن مجموع عدد الوظائف. تسهم الخدمات الصحية والتعليم أساسا في تحسين مستوى المعيشة في مجتمعنا الحديث وذلك بزيادة العمر المتوقع ومحو الأمية. على مدى الزمن يرفع النمو الاقتصادي من مستوى المعيشة.

واحد بالمائة في السنة يعتبر نموا اقتصاديا عظيما حيث لا توجد معلومات تاريخية تثبت أن أي دولة غنية تجاوزت ١,٥ بالمائة في متوسط نمو إنتاج الفرد. حدث فقط أثناء فترات محدودة جدا أن ينمو إلى ٨ أو ٩ بالمائة (مثلا حدث في القرن العشرين) ولكنه ينخفض دائما مثل منحنى الجرس (bell curve).

يخلق النمو أيضا لامساواة حيث يستطيع بعض الأفراد تحقيق الثراء السريع. من الاحتمال الأرجح أن ينخفض معدل النمو قرب نهاية القرن الحادي والعشرين وسوف يصاحب ذلك رجوع الثروة الموروثة إلى السلطة.

يعتبر التضخم أيضا جوهريا في هذا البحث. إذا كان معدل النمو هو ٣ بالمائة وتزداد الأسعار بنسبة ٢ بالمائة إذا فالمعدل الحقيقي للنمو هو ١ بالمائة. باستطاعة التضخم أن يحدث تغيرا ملموسا في توزيع الثروة.

انهار الاقتصاد بعد الحرب العالمية الأولى لأن الدول لجأت إلى الاقتراض لسداد تكاليف الحرب. وتخلت الدول عن قاعدة الذهب. بلغت معدلات التضخم في بعض الدول إلى ١٣ بالمائة.

ابتداءً من أوائل القرن العشرين أصبح من الصعب تقييم الأشياء على أساس نقدي أو اعتبار النقود كعامل يحدد حجم الثروة.

الفصل الثالث

تحولات رأس المال

يبحث الفصل الثالث التغيرات التي حدثت في رأس المال منذ القرن الـ ١٨ باستخدام البيانات المتاحة في الحالتين البريطانية والفرنسية. ففي أثناء الفترة الزمنية التي وصفتها قصص جين أوستين كان للثروة معنى واضح. كانت تعني دفعات منتظمة من إيجار العقارات والأرض الزراعية. بالإضافة إلى ذلك كان هناك نوع آخر من رأس المال في القرن التاسع عشر وهو المستخدم في الصناعة وبيع منتجاتها.

في بريطانيا وفرنسا كانت نسب رأس المال / الدخل مستقرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ولكنها انخفضت بشدة أثناء الحرب العالمية الأولى ثم ارتفعت في أوائل القرن الحادي والعشرين. حيث عاد رأس المال في تلك النسب مرة أخرى إلى المستويات التي كان عليها قبل الحربين العالميتين. لكن رأس المال قد شهد أيضا تحولات جذرية. بمعنى أن قيمة رأس المال لم تتغير بينما نوعية رأس المال قد تحولت. فمثلا تحول رأس المال الزراعي إلى رأسمال عقاري.

صافي قيمة الثروة العامة لا يعتد بها بالمقارنة بإجمالي الثروة الخاصة. لذلك فإن رأس المال الخاص له علاقة أكثر أهمية من وجهة الدخل القومي.

في القرن التاسع عشر كان معدل التضخم في بريطانيا يقارب الصفر ونسبة الفائدة على السندات حوالي ٥ بالمائة والتي كانت تزيد كثيرا عن معدل النمو. ونتيجة لذلك كان الإقراض من الأنشطة المجزية للأثرياء في ذلك الوقت.

أثناء القرن التاسع عشر كان المقرضون يتقاضون دخلا مجزيا. أما في القرن العشرين وبسبب المعدل المرتفع للتضخم كان المقرضون يستردون أموالهم بنقود قد انخفضت قيمتها. عندما يستمر معدل التضخم يطلب المقرضون فائدة ذات نسبة اسمية أعلى.

قد يظن المرء أن الزيادة في تراكم الأصول العامة في فرنسا وانجلترا من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين كانت نتيجة تطوير الخدمات الهامة بما فيها الصحة والتعليم. ولكن هذه الفكرة تتجاهل حقيقة أن تراكم الأصول العامة قد تبعه الأحداث الكبرى لخصخصة تلك الأصول بعد ١٩٨٠.

الفصل الرابع من أوروبا القديمة إلى العالم الجديد

يبحث الفصل الرابع التغيرات في رأس المال منذ القرن الثامن عشر باستخدام البيانات المتاحة للولايات المتحدة.

بينما حدثت تحولات لرأس المال فإن علاقته بالدخل ظلت ثابتة. فمثلا كانت الحكومة الفرنسية تمتلك نسبة كبرى من رأس المال القومي بعد الحربين العالميتين (كان الدين العام منخفضا من ١٩٥٠ وحتى ١٩٨٠). ولكن بدءا من ١٩٧٠ ازداد الدين العام وابتدأ رأس المال الخاص في الارتفاع بينما انخفض رأس المال العام.

لم تكن الحربان العالميتان هما السبب الوحيد لانخفاض نسبة رأس المال / الدخل بين ١٩١٤ و ١٩٤٥. في سنة ١٩١٣ كانت تلك النسبة في فرنسا حوالي ٧ أمثال الدخل القومي. ولكنها انخفضت بعد ذلك لتصل إلى حوالي ٢ مثلا للدخل القومي بعد ١٩٥٠. كان الدمار الناتج عن الحروب مسئولاً عن جزء من انخفاض رأس المال القومي. لكن انخفاض نسبة رأس المال / الدخل حدث بسبب سياسات كانت تهدف إلى القضاء على القيمة السوقية للأصول والقوة الاقتصادية لمن يمتلكونها فانهارت قيمة العقارات والأسهم. وضاعفت الحرب ونضب المدخرات القومية وخسارة الأصول الأجنبية من هذا الانخفاض.

استعادة العقارات والأسهم لقيمتها بعد ١٩٧٠ أثرت على ارتفاع نسبة رأس المال / الدخل ونتج عن ذلك معدل نمو منخفض.

عندما حصلت الولايات المتحدة على استقلالها من بريطانيا كانت قيمة الأرض في الولايات المتحدة منخفضة بسبب الفائض فيها. كان رأس المال القومي لا يزال منخفضا جدا: في ١٧٧٦ كان رأس المال القومي يعادل حوالي ٣ سنوات من الدخل القومي بينما رأس المال القومي في بريطانيا وفرنسا كان يعادل ٧ سنوات. بحلول ١٩١٠ صعد رأس المال القومي إلى ٥ نتيجة تراكم قيمة العقارات ورأس المال الشخصي. أثرت أحداث القرن العشرين في الولايات المتحدة بشكل أقل من آثارها في أوروبا حيث بقيت نسبة رأس المال / الدخل في الولايات المتحدة بين ٤ إلى ٥ خلال تلك السنوات وحتى ٢٠١٠.

يلعب رأس المال الأجنبي دورا ضعيفا في رأس المال في الولايات المتحدة. وتمتلك الدولة في الخارج أقل مما تمتلكه بريطانيا في الولايات المتحدة. كان المستثمرون الأجانب يمتلكون ما يقرب من ١٠ بالمائة من الدخل القومي في بداية الحرب العالمية الأولى. وفي ٢٠١٠ يبقى حوالي ٥ بالمائة مملوكا للأجانب. يمتلك مواطنو الولايات المتحدة معظم رأس المال في بلادهم.

لا بد أن يأخذ المرء في اعتباره آثار العبودية. بحلول سنة ١٨٠٠ كان هناك حوالي مليون من العبيد في الولايات المتحدة

يمثلون ٢٠ بالمائة من حجم السكان (كانت النسبة في الجنوب حوالي ٤٠ بالمائة). على سبيل المثال ورث توماس جيفرسون أكثر من ٦٠٠ من العبيد. وقد وقع على قانون لوقف استحضار عبيد جدد إلى الولايات المتحدة.

من المحتم أن نأخذ في الاعتبار أهمية رأس المال العبيدي لملاكهم. إذا أخذنا رأس المال العبيدي في الاعتبار فإن الثروة في الولايات المتحدة قد بقيت مستقرة على مدار حياتها.

فمثلا في الجنوب كان رأس المال أكثر من دخل الشمال في ست سنوات (بما يشمل رأس المال العبيدي). كان الشمال يعتمد على الأرض كرأس مال. بينما في الجنوب كان رأس المال الممثل في العبيد أكثر أهمية من رأس المال الممثل في الأرض.

الولايات المتحدة هي دولة وبلد الفرص للمهاجرين ذوي الخلفية المتواضعة. ولكن في نفس الوقت هي بلد ذو أقصى درجات انعدام المساواة اللا إنساني وبالذات بالنسبة للون (race).

كانت القيمة السوقية للعبيد مرتفعة جدا في البلدان التي كان العبيد متاحين فيها بوفرة. ففي الولايات المتحدة كان رأس المال المتمثل في العبيد يوازي الدخل القومي لسنة ونصف. كان متوسط ثمن العبد الذكر حوالي ٢٠٠٠ دولار أمريكي. بمعنى أن قيمة العبد كانت تساوي ما يقارب عشرة أضعاف قيمة متوسط الأجر السنوي لعامل حر.

الفصل الخامس

نسبة رأس المال/ الدخل على المدى الطويل

يبحث الفصل الخامس في تغيرات رأس المال للكرة الأرضية بأكملها ويهدف إلى الاستفادة من دروس تلك البيانات التاريخية لكي نستطيع التكهّن بمستقبل تطور النسبة الممثلة في رأس المال/ الدخل وكذلك التغيرات المستقبلية في النصيب النسبي لكل من رأس المال والعمالة.

بالرغم من تحول رأس المال من الأرض الزراعية إلى رأس المال النقدي والعقاري فإن نسبة رأس المال/ الدخل لم تتغير كثيرا. القانون المبدئي الثاني للرأسمالية (وهو بيتا = س / ج)^(١) يجعل قيمة رأس المال تتزايد سنويا. في القانون المبدئي الثاني للرأسمالية تمثل (بيتا) نسبة رأس المال / الدخل و(س) تمثل المدخرات و(ج) معدل النمو.

فمثلا إذا كانت المدخرات تساوي ١٢% ومعدل النمو هو ٢% فإن الدولة سيكون لديها رأس مال تعادل قيمته ٦ سنوات من الدخل. إذا ادخرت دولة جزءا كبيرا من دخلها ومواردها فإن ذلك يؤثر إيجابيا على تراكم رأس المال. إذا استمر معدل النمو في

(١) حيث (بيتا) هي ناتج قسمة رأس المال على الدخل و(س) نسبة المدخرات و(ج) معدل نمو الاقتصاد.

الزيادة البطيئة فسوف ينخفض الفارق بين رأس المال والدخل. وعندما يتباطأ معدل النمو يبدأ رأس المال في الارتفاع. وعندما يرتفع رأس المال بشكل غير متناسب يصبح رأس المال متاحا بشكل أوفر ولكن في نفس الوقت يسيطر ملاكه على موارد أكثر.

ينطبق القانون المبدئي الثاني للرأسمالية فقط تحت الشروط التالية:

١. يسرى القانون لفترة زمنية عندما تكون دولة لديها رأس مال وتدخل جزءا من دخلها القومي.
٢. إذا كانت المصادر الطبيعية معظم رأس المال القومي فسوف تكون نسبة رأس المال/ الدخل مرتفعة في جميع الأوقات سواء كانت هناك مدخرات أو لم تكن.
٣. لابد أن تتغير قيمة الأصول وأسعار الاستهلاك في نفس الاتجاه.

طبقا للإحصائيات فإن معظم الدول الغنية تنمو بنفس المعدل. في الولايات المتحدة يبلغ معدل المدخرات الخاصة حوالي ٨ بالمائة من الدخل القومي. في اليابان وإيطاليا يصل ذلك المعدل إلى حوالي ١٥ بالمائة. تشير عادة معدلات الادخار الأعلى إلى ركود الاقتصاد.

تستطيع معدلات النمو ومعدلات الادخار المختلفة أن تدلنا كيف أن بعض الدول لديها رأسمال أكثر من دول أخرى. في اليابان نسبة النمو تعادل ٢ بالمائة وذلك يجعل رأس مال الدولة يقارب من ٧ سنوات من الدخل القومي. في الولايات المتحدة المدخرات أقل ومعدل النمو أعلى مما ينتج عنه قيمة أقل لنسبة رأس المال / الدخل.

بإستطاعة الأفراد والشركات أن يحققوا مدخرات. حيث أن الأرباح الموزعة يفرض عليها ضرائب مرتفعة فإنه من الأفييد لمالكي رأس المال إعادة استثمار الأرباح في داخل الشركة. إنه من المهم أن نتذكر أن الإهلاك الذي يقدر بـ ١٠ إلى ١٥ بالمائة من الدخل القومي من الممكن أن يستوعب ما يقارب من نصف إجمالي المدخرات.

أشياء مثل الأثاث والأجهزة المنزلية والسيارات تعتبر أصولا معمرة. لفترة قرون كانت الأصول المعمرة تمثل حوالي ٣٠ بالمائة من الدخل القومي. ولكن هذا الرقم قد انخفض بمضي الزمن.

يمكن استخدام الدخل القومي للتعبير عن إجمالي الثروة الخاصة. إذا استخدم المرء الدخل المتاح لوصف إجمالي الثروة الخاصة، إذا فإن نسبة رأس المال / الدخل سوف تصبح أعلى. يصل الدخل المتاح في الدول الغنية إلى حوالي ٨٠ بالمائة من الدخل القومي. لذلك يتم التعبير عن الثروة بعدد السنين من الدخل القومي.

النمو البطيء والادخار المرتفع أحدث طفرة في الثروة بين ١٩٧٠ و ٢٠١٠ وقد تسارع ذلك حينما انتقلت ثروة عامة إلى ثروة خاصة وعندما ارتفعت قيمة الأصول.

ما بين ١٩٥٠ إلى نهاية ١٩٧٠ في فرنسا وألمانيا كانت الثروة العامة حوالي ٣٠ بالمائة من إجمالي الثروة القومية. والآن تمثل نسبة بسيطة فقط. بينما بقيت الثروة العامة دون تغيير يذكر، تغيرت نسبة الثروة العامة إلى الثروة الخاصة تماما وذلك لانتقال الثروة من الدولة إلى الملكية الخاصة.

بسبب الفوارق بين معدلات الادخار ومعدلات النمو ارتفعت نسبة رأس المال / الدخل.

انخفضت تلك النسبة فيما بين ١٩١٠ و ١٩٥٠ بسبب انخفاض الادخار القومي أثناء سنوات الحربين. وقد ارتفعت بين ١٩٨٠ و ٢٠١٠ نتيجة لانخفاض معدل النمو مقارنة بمعدلاته أثناء سنوات الحرب. وقد صلت هذه النسبة لحدّها الأدنى في منتصف القرن العشرين ليس فقط بسبب الحربين العالميتين ولكن أيضا لانخفاض قيمة العقارات والأسهم انخفاضاً غير عادي. ثم انعكس هذا الاتجاه إلى الزيادة بعد ١٩٨٠. وقد يمثل انتعاش قيمة الأصول ثلث الزيادة في نسبة رأس المال إلى الدخل بين ١٩٧٠ و ٢٠١٠.

في الوقت الحاضر تبلغ نسبة رأس المال / الدخل حوالي ٥٠٠ بالمائة وهي تماثل ما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى

مباشرة. من المتوقع أن ترتفع إلى ٧٠٠ بالمائة قبل نهاية القرن الحادي والعشرين. يعتمد هذا التنبؤ على فرضين:

١. معدل النمو سوف ينخفض إلى ١,٥ بالمائة

٢. سوف يبقى معدل الادخار عند ١٠ بالمائة

هذه التنبؤات ليست مؤكدة.

مع ملاحظة أنه لم تؤخذ في الاعتبار الأرض التي لم يمسهها أي نشاط إنتاجي بشري.

الفصل السادس

انقسام رأس المال - العمل

في القرن الحادي والعشرين

يبحث الفصل السادس في تغيرات رأس المال للمعمورة برمتها ويحاول تعلم الدروس من تلك البيانات التاريخية لكي يكون من المستطاع التنبؤ بمستقبل تطور نسبة رأس المال/ الدخل وكذلك مستقبل التغيرات في النصيب النسبي بين رأس المال والعمالة. تتأثر نسبة رأس المال/ الدخل بالمدخرات ومعدل النمو: بيتا = س/ ج.

طبقا للقانون الأول للرأسمالية ألفا = ر x بيتا.

فمثلا إذا كانت النسبة رأس المال / الدخل تساوى ٦ ومعدل النمو هو ٥ إذاً يكون نصيب رأس المال من الدخل ٣٠% ونصيب العمالة ٧٠%.

متوسط نسبة العائد يتوقف على طبيعة الأصل. الأصول الأكثر مخاطرة تنتج عائدا أعلى والأصول الأقل مخاطرة مثل الحسابات الجارية وحسابات الادخار بالبنوك تدر عائدا حوالي ١ بالمائة فقط. يمكن الوصول إلى متوسط العائد بتجميع كافة العوائد (الإيجارات والأرباح الموزعة والفائدة وعائد حقوق الاختراع... الخ) ثم يقسم ذلك الرقم على الدخل القومي (الذي يعطى ألفا) وهى نصيب رأس المال في الدخل القومي).

على مدى القرون الثلاثة الماضية كان متوسط العائد على رأس المال حوالي ٤ إلى ٥ بالمائة. ومع ذلك لابد أن يأخذ المرء في الاعتبار أن أرقام العائد بالبيانات التاريخية مبالغ فيها لأنها لا تأخذ في الاعتبار قيمة جهد العمالة الذي بذل في نشاط الاستثمار نفسه.

في الوقت الحاضر يبلغ معدل العائد على رأس المال حوالي ٣ إلى ٤ بالمائة. لقد صعد إلى أعلى من ٦ بالمائة بعد الحربين العالميتين فقط ثم عاود الهبوط. معدل العائد قد يصير أعلى في المستقبل. بالنسبة للشركات قد يكون معدل العائد على رأس المال قد وصل ٧ إلى ٨ بالمائة. ولكن عندما يؤخذ الاستثمار الفردي في الاعتبار يهبط العائد النهائي إلى ٤ أو ٥ بالمائة (متلما حدث للاستثمار العقاري).

قبل أن نتفاعل بعائد حوالي ٣ أو ٤ بالمائة بالمقارنة بالعائد على الودائع يجب أن نتذكر أن هذا العائد هو قبل خصم الضريبة. حيث تقطع الضرائب جزءا كبيرا من هذا العائد ويبلغ متوسط نسبة الضريبة حوالي ٣٠ بالمائة. بالإضافة إلى ذلك فإن التضخم قد يأكل تماما العائد على رأس المال المملوك للأفراد إذا كان في شكل ودائع بنكية.

معدلات العائد من الأوراق المالية أعلى وهي تمثل معظم الثروة الخاصة.

"الأصول الحقيقية" هي الأصول التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالنشاط الاقتصادي. "الأصول الاسمية" تشبه مبلغا من المال في

حساب جار في البنك أو سندات حكومية وتلك عرضة لأن تتأثر بشدة بمعدل التضخم.

فمثلا إذا ادخر شخص ١٠ آلاف دولار أمريكي في حساب ادخار ثم بعد مضي عشر سنوات سوف تبقى على ما هي عليه ١٠ آلاف دولار أمريكي. علاوة على ذلك فإن القيمة الشرائية بعد عشر سنوات سوف تصبح حوالي ٥٠ بالمائة مما كانت عليه. ينتج عن ذلك أن نسبة العائد على هذا الاستثمار هو نسبة سالبة بمقدار ٥٠ % بدون حساب نسبة الفائدة. معدل التضخم لابد أن يتم حسابه بحذر شديد لكي يمكن تقييم معدل عائد مثل هذا الاستثمار. بالنسبة للأصول الحقيقية ليس هناك حاجة لحساب معدل التضخم بمثل هذه الدقة. في حين أن التضخم يلعب دورا جوهريا في الثروة القومية فإن أفراد المستثمرين عادة ما يعيدون توزيع أصولهم ليعوضوا عن ذلك.

يتحدد معدل العائد على رأس المال بكميته ومدى فاعلية التكنولوجيا.

الحجم الزائد من رأس المال يمكن أن يقتل العائد. بعد حد معين من الوفرة فإن رأس المال قد يؤدي إلى انخفاض هامش الإنتاجية بينما الندرة لها الأثر العكسي.

من أرجح الاحتمالات أن نصيب رأس المال من الدخل سوف يرتفع حتى في الاقتصاد الذي يحابي العمالة. حتى إذا انخفض من ٣٥ إلى ٢٥ بالمائة فسوف يستمر في الاحتفاظ بموقع قوي. ذلك لأن الثروة العقارية وكثير من الصور الأخرى للأصول ترتفع عند ارتفاع رأس المال البشري ومستوى الكفاءة.

الفصل السابع

اللامساواة وتركز الثروة: تقييمات مبدئية

يسلط الفصل السابع الضوء على ضخامة اللامساواة الناتجة من توزيع الدخل من العمالة وتوزيع ملكية رأس المال والدخل الناتج منه.

انخفضت اللامساواة في القرن العشرين بسبب السياسات العامة التي تم تبنيها بعد الحربين العالميتين. ولكنها ارتفعت مجددا منذ عقد السبعينات من القرن العشرين. من الممكن أن ينتج القرن الحادي والعشرون نفس مستوى اللامساواة الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر.

تتكون اللامساواة في الدخل من الآتي: اللامساواة في الدخل من العمل واللامساواة في ملكية رأس المال ومن الدخل الذي يدره وكذلك من التداخل بين هذين الأمرين.

من الممكن تعلم الدرس من قصة بلزاك " الأب جوريو " التي نشرت في ١٨٣٥. يكون الأب جوريو ثروة من تجارته في المكرونة وهو يضحى بكل شيء لكي تتزوج بناته. يحيا فقيرا ويقابل شابا فقيرا آخر يدعى يوجين. ابن عم يوجين يساعده على ريادة دوائر الأثرياء حيث يقع في حب دلفين. يتبين يوجين مدى فساد المجتمع. يقابل شخصا يدعى فوترين الذي يحاول إقناعه

بإستحالة الصعود الطبقي للمرء بالاعتماد فقط على موهبته. يقول أنه حتى بأفضل المهن لا يمكن للمرء تحقيق ثروة حقيقية. يناقشان إغواء فتاة قبيحة من أسرة ثرية ثم قتل أخيها أولا. يعرض فوترين أن يتولى أمر قتل أخيها مقابل عمولة من الميراث.

تسرد هذه القصة الطبيعة الحقيقية لرأس المال التي هي مظلمة وقبيحة. يتسم تصوير الشخصيات في الرواية بالدقة. منطقهم كما يلي: لا بد للمرء من عمل أي شيء للحصول على رأس المال حتى إذا تطلب ذلك التغاضي عن القيم الأخلاقية. عرضت نفس الأفكار في روايات جين أوستن وكذلك في قصة ذهب مع الريح *Gone With The Wind*.

لفترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية تقدم الجهد والتعليم على الميراث ولكن من المشكوك فيه أن يكون الزمن قد تغير تغيرا ملموسا عن زمن فوترين حيث لا تزال اللامساواة سائدة في الدخل وفي رأس المال.

في جميع الأوقات اللامساواة في رأس المال صارخة بشدة بالمقارنة باللامساواة في العمالة. هذا صحيح في جميع الدول في جميع الأوقات. الأفراد على قمة الدخل من رأس المال يملكون أكثر من ٥٠ بالمائة من إجمالي الثروة. في بعض الدول يصل هذا الرقم إلى ٩٠ بالمائة. أما الـ ٥٠ بالمائة السفلى من العمال فلا يكادون يحصلون على شيء مطلقا بالنسبة لإجمالي الثروة من رأس المال. هناك آليات حقيقية تدفع هذه اللامساواة.

يميز بعض الناس ثلاث طبقات من السكان في كل بلد: الدنيا والوسطى والعليا. أناس آخرون يميزون فقط طبقتين : الناس والنخبة. اعتمادا على مقياس إحصائي يشير بيكيتي إلى الطبقة الدنيا على أنها تمثل ٥٠ بالمائة في القاع، والطبقة الوسطى تمثل ٤٠ بالمائة في الوسط والطبقة العليا تمثل ١٠ بالمائة الأعلى. هو يعتقد أن الطبقة الوسطى أحسن حالا بكثير من الطبقة الدنيا ولكنها تبعد كثيرا عن النخبة.

يتضح تباين أكبر في كل مجموعة عند استخدام بيانات حقيقية. فمثلا في اسكندنافيا يحصل الـ ١٠ بالمائة العليا على ٤٠٠٠ يورو في الشهر والـ ١ بالمائة من تلك المجموعة على ١٠٠٠٠ يورو في الشهر. وحتى فيما بين الواحد بالمائة العليا هناك لامساواة. إذا هناك لا مساواة أكبر داخل الطبقات نفسها. أعلى ١ بالمائة في الدخل ليست بالضرورة هي أعلى ١ بالمائة في الملكية. هناك أناس كثيرون في الطبقة العليا بالنسبة لدخلهم الوظيفي ولكنهم في عداد الطبقة الدنيا من حيث الثروة والعكس صحيح.

في الدول التي تستشري فيها اللامساواة تحصل الـ ٥٠ بالمائة الدنيا على دخل إجمالي يقل بمقدار الثلث عن الـ ١٠ بالمائة العليا.

في الولايات المتحدة تعطى البيانات التصنيف الآتي: ٤٠٠٠ دولار أمريكي للعليا و ٢٢٥٠ دولار أمريكي للوسطى و ١٤٠٠

دولار أمريكي للـ ٥٠ بالمائة السفلى. أما في الدول ذات لامساواة أعلى فسيبدو التصنيف كآلاتي: ٧٠٠٠ دولار أمريكي للعليا و٢٠٠٠ دولار أمريكي للوسطى و١٠٠٠ دولار أمريكي للأدنى ٥٠ بالمائة.

إذا استمر اتجاه نمو اللامساواة في الولايات المتحدة فسوف يحصل أعلى الرواتب على ٩٠٠٠ دولار أمريكي في الشهر وسيحصل أفراد الطبقة الوسطى على ١٠٠٠ دولار أمريكي في الشهر والطبقة الدنيا على ٨٠٠ دولار أمريكي في الشهر. وفي هذه الحالة فقد يوظف أفراد الـ ١٠ بالمائة من الدخل الأعلى الكثير من أفراد الطبقة الدنيا كخدم منزلي.

ليس هناك بلد ذو توزيع معتدل في مساواة توزيع الثروة حيث يمتلك الفقراء حتى خمس الثروة. تلك اللامساواة تسبب صراع الطبقات.

اللامساواة في توزيع رأس المال أعلى بكثير من اللامساواة في توزيع الدخل من العمل. في أغنى الدول يمتلك الـ ١٠ بالمائة العليا من السكان ما يقرب من ٦٠ بالمائة من ثروة الدولة ويملك ٥٠ بالمائة من السكان ٤ بالمائة.

وفقا لبنك الاحتياط الفدرالي^(١) يمتلك الأمريكيون في الطبقة العليا ٧٢ بالمائة من إجمالي الثروة في الولايات المتحدة والأفراد في القاع ٢ بالمائة. حتى إذا تم احتساب الممتلكات المعمرة مثل الأثاث والسيارات فلن يغير ذلك من صورة اللامساواة.

(١) البنك المركزي الأمريكي - المترجم.

يكاد كل فرد من الـ ١٠ بالمائة العليا أن يمتلك منزلاً. ومع هذا فإن الثروة العقارية ليست بأهمية الأعمال والأوراق المالية. الأسهم والأنصبة في الشركات تمثل معظم الثروة. في الطبقة العليا يعتمد الأفراد ذوو الثروة الوفيرة بشكل أقل على العقارات.

خلال القرون الماضية- على سبيل المثال في أوائل القرن العشرين- لم يكد يكون للطبقة المتوسطة أي وجود. كانت الثروة الناتجة من حيازة ممتلكات موروثة لها أثر ضخم على توزيع الثروة في القرن العشرين وعلى الأخص على الطبقة الوسطى.

في حين أن اللامساواة في ملكية رأس المال لازالت بالغة فإن الطبقة الوسطى يمكن اعتبارها ضمن الـ ٥٠ بالمائة السفلى في مجال توزيع الثروة. وبالرغم من أن الطبقة الوسطى قد حصلت على بعض "الفتات" فإنها لازالت تتسم بلامساواة كبيرة في الصورة الإجمالية للعالم.

اللامساواة في الدخل الإجمالي قريبة من اللامساواة من دخل العمالة بدلا من دخل رأس المال. ذلك لأن الدخل من العمل يمثل ٧٥ بالمائة من إجمالي الدخل القومي.

إذا استهلك قمة الرأسماليين بإحدى الدول ٩٠ بالمائة من ناتج النشاط و حصلوا على ٥٠ بالمائة من الدخل فمن المرجح أن تقوم ثورة في تلك الدولة (بشرط عدم وجود قوة قمع). بناءً على البيانات التاريخية فمن المحتمل أن يحدث ذلك التوزيع في الدخل. يكون حدوث ذلك أكثر احتمالا إذا استمر النفاق في التبرير، مثل

القول بأن الأثرياء أكثر تفانيا في العمل أو القول بأنه إذا لم يستحوذ الأثرياء على معظم الثروة فإن حالة الدولة سوف تكون أسوأ.

في المجتمع المفرط في الأبوية تصبح الثروة الموروثة ذات أهمية وتبقى فيما بين العشر الأعلى. وفي المجتمع المفرط في تقدير الجدارة يحصل الأفراد على قمة السلم الوظيفي- وليس أصحاب الثروة الموروثة- على أعلى الدخول. من الممكن أن تتواجد هاتان الحالتان في نفس الدولة مضاعفة أثر اللامساواة في الدخل. إذا تزامنتا تصبح اللامساواة بشكل صارخ أكثر من أي لامساواة شهدناها في الماضي.

الفصل الثامن

عالمنا

يبحث الفصل الثامن في دينامية اللامساواة. ويقارن فرنسا بالولايات المتحدة.

في فرنسا انخفضت نسبة الدخل التي تمثل الطبقة العليا عما كانت عليه أثناء الحرب العالمية الأولى. يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى انخفاض الدخل الناتج عن رأس المال. استمر الضرر الناتج عن الحربين العالميتين على الدخل من رأس المال حتى الآن وبالذات في فرنسا التي قد تغيرت من مجتمع من الحاصلين على ريع إلى مجتمع من المديرين. كثير من الأفراد يحصلون على أموال طائلة من دخول مرتفعة وليس من الأصول التي يمتلكونها.

كلما ارتفع مركز الطبقي كلما ازداد دخلك الناتج من رأس المال بدلا من العمل ولكن لا بد للمرء أن ينتمي إلى ٠,١ بالمائة الأعلى ليكون معظم دخله ناتجا من رأس المال. في الماضي كانت تلك حالة الـ ٠,٥ بالمائة الأعلى أما في القرن الحادي والعشرين يلزم للمرء أن يكون في مرتبة أعلى بالمقارنة للقرون الماضية ليكون في نفس مستوى الدخل الذي كان سائدا في الماضي. على العموم فإن اللامساواة في الأجور لم تتغير.

لابد للمرء أن يصبح طبيبا أو رجل أعمال مستقل ناجح مثلا لكي ينتمي إلى الـ ٩ بالمائة العليا. يحتاج المرء دخلا شهريا يقارب ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ يورو ليصل إلى الـ ١ بالمائة العليا. للوصول إلى ذلك يحتاج المرء أن يكون إجمالي دخله ناتجا من الأصول. تأتي هذه البيانات من إقرارات الضرائب التي يمكن أن تكون منخفضة عن الحقيقة لأن الكثيرين يحاولون خفض من ضرائبهم.

لأن هناك لامساواة داخلية في ما بين الـ ١٠% الأعلى يعزى ثلاثة أرباع الانخفاض في اللامساواة من انخفاض دخل رأس المال لـ ١% العليا والربع فقط لـ ٩% التالية.

لأن الـ ١ بالمائة العليا تعيش على الدخل الذي تدره الفائدة والسندات فقد تأثر دخلهم بشدة عندما انهار الاقتصاد في ثلاثينات القرن العشرين. في ذلك الوقت لم يتأثر الـ ٩ بالمائة العليا من انتشار البطالة لأنهم كانوا هم المديرون. لذلك فقد حظي الـ ٩ بالمائة العليا على نصيب أعلى من الدخل القومي فاق الانخفاض الذي تكبده الـ ١ بالمائة العليا.

قسمة (الدخل القومي) بين رأس المال / العمالة من شأنه أن يعدل اللامساواة في الدخل الناتج من العمل. بعد الحربين

العالميتين كانت السياسات أكثر اهتماما بالنهوض بالدولة منها بالاهتمام بخفض اللامساواة في الدخل^(١).

تسبب العاملان التاليان في زيادة اللامساواة^(٢) في فرنسا منذ ١٩٨٠:

- استبعاد الدخل من رأس المال عافيته.

- حظي الأفراد الأعلى في السلم الوظيفي برواتب أعلى بالمقارنة بالقرون الماضية. فقد وصل دخل المديرين إلى عنان السماء والآن أصبح يمثل ما يقرب من ٨ بالمائة من الدخل القومي.

فيما يتعلق باللامساواة في الدخل أصبحت الولايات المتحدة شبيهة بأوروبا حيث زادت هناك اللامساواة في الدخل . ففيما بين عقدي الخمسينات والثمانينات من القرن العشرين كان أفراد الـ ١٠ بالمائة العليا في الولايات المتحدة يحصلون على حوالي

(١) يبدو أن الرغبة في الاختصار الشديد في الملخص قد نتج عنه عدم الوضوح كما أخل بالترباط في الموضوع هنا وفي أجزاء أخرى من النص. يشرح بيكيتي في كتابه المطول (ترجمة جولدهامر المشار إليها سابقا ص ٢٨٧ - ٢٨٨) أنه أثناء الحروب ينخفض النشاط الاقتصادي ويرتفع معدل التضخم وتخفض القوة الشرائية. ولكن المرتبات في أسفل السلم الوظيفي عادة ما ترتفع ويتم حمايتها من التضخم بقدر أكبر من السخاء. أما بعد انتهاء الحروب تنمو فوارق المرتبات مرة أخرى. كذلك يوضح أنه بالرغم من الاستقرار النسبي للفوارق في دخل العمل على المدى الطويل مثلا إذا قورن الوضع سنة ٢٠١٠ بمثيله سنة ١٩٤٥ فإن التقلبات أثناء تلك الفترة كانت مهمة ومؤثرة.

(٢) في أصل الملخص كتب معده عبارة "زيادة المساواة" بينما المقصود هو "زيادة اللامساواة".

٣٥ بالمائة من الدخل القومي. ارتفع هذا الرقم الآن إلى ٥٠ بالمائة وذلك مع عدم احتساب نمو رأس المال.

ذلك في الوقت الذي انخفضت فيه القوة الشرائية للطبقة الوسطى والدنيا مما اضطرهم إلى الاستدانة. إنه من الصعب تصور أن اقتصادا يتسم بمثل هذا الانقسام البالغ بين المجموعات الاجتماعية يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية. ولكن لازال هناك مجال لزيادة اللامساواة. فليس لذلك علاقة بانهييار سوق المال. تنمو اللامساواة بمعدل أبطأ عادة بعد انهيار سوق المال وبمعدل أسرع أثناء ازدهاره.

السبب الرئيسي في زيادة اللامساواة في الولايات المتحدة هو زيادة مرتبات الرؤساء والمديرين. يمثل المشاهير (من نجوم الفن والرياضة) جزءا بسيطا من الـ ٠,١ بالمائة العليا في حين يمثل المديرون الأغلبية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠.

الفصل التاسع

اللامساواة في دخل العمالة

يبحث الفصل التاسع في دينامية اللامساواة في جميع الدول التي بياناتها متاحة. ويعالج هذا الفصل اللامساواة المتعلقة بالعمالة والمتعلقة برأس المال بشكل منفصل.

يختلف مستوى اللامساواة في الدخل بين دولة وأخرى.

طبقا لإحدى النظريات توجد دائما محاولة تعادل بين التكنولوجيا والتعليم: يحصل الناس بقدر ما يسهمون إلى الانتاج الكلى (في مكان عملهم)، و يعتمد الدخل على مدى الطلب على مهاراتهم في الاقتصاد في وقت معين. هذه النظرية لا تأخذ في الاعتبار اختلاف مستويات الدخل على نطاق العالم خلال فترات تاريخية مختلفة.

من المشكوك فيه أن يستطيع المرء حقيقة تقييم إنتاجية العمال تقييما رقميا وعلى الأخص إنتاجية المديرين. لا يلعب العرض والطلب هنا دورا جوهريا، إنها تتأثر إلى حد بعيد بعوامل أخرى تشمل جودة التعليم، مدى تقدم التكنولوجيا، الخ.

التعليم الذي لا بد أن يواكب التكنولوجيا يخضع لتأثير السياسة بشدة، ومع ذلك بالرغم من ارتفاع مستوى التعليم الذي حصل عليه الأفراد في النصف الأدنى من مقياس الدخل لم تتغير الفجوة في الدخل في المدى الطويل.

وجد اثنان من الاقتصاديين - كاتز وجولدن - أن اللامساواة تتجه إلى أسوأ عندما ينحدر معدل نمو أعداد خريجي الجامعات. التعليم والتكنولوجيا لهما أعظم الأثر على دخل الأفراد من وظائفهم. ومن ثم فإن الاستثمار في التعليم يساعد على سد الفجوة. ولكن توفير التمويل اللازم للتعليم العالي يمثل التحدي الرئيسي للطبقة المتوسطة والدنيا.

التعليم لا يلقي الضوء على اللامساواة السائدة في الولايات المتحدة منذ ١٩٨٠. إضافة إلى ذلك فإن نظرية الإنتاجية الحديثة تنص على أن الحاصلين على معظم الدخل في الدولة لابد أنهم قد حققوا زيادة في إنتاجيتهم. ولكن الإنتاجية في معظم البلدان قد بقيت كما هي ولم تزد بما يكفي لتبرير الزيادة في رواتب المديرين. نظرية الإنتاجية الحديثة لا تقدم تفسيراً جيداً عندما تؤخذ تلك العوامل في الاعتبار.

حتى في الدول الفقيرة يحصل الأفراد في الشريحة العليا من الرواتب على نصيب مماثل من الثروة القومية لأمثالهم في الدول الغنية.

تعجز نظرية الإنتاجية الحديثة عن تفسير حقيقة أن بعض الدول وصلت إلى درجة أعلى من اللامساواة بالمقارنة بدول أخرى مع تساوى المتاح من التقدم التكنولوجي. في هذه الأيام فإنه من الصعب بمكان قياس إنتاجية العمال وبالذات إذا كان من الصعب مضاهاة العمل بعمل مشابه. خلقت اللامساواة في الدخل بسبب تضخم رواتب الفئة العليا من المديرين حيث يمنح الأفراد على قمة المؤسسة أنفسهم نصيب الأسد.

الفصل العاشر

اللامساواة في ملكية رأس المال

يبحث الفصل العاشر ديناميكية اللامساواة في جميع الدول المتاحة فيها بيانات تاريخية. يتناول بشكل منفصل اللامساواة الخاصة بالعمالة وتلك الخاصة برأس المال.

كان رأس المال قبل الحربين العالميتين مركزا تركيزا شديدا. قبل وبعد الحرب استمرت اللامساواة موجودة في كثير من الدول على اتساع العالم. فرنسا وبريطانيا ودول أخرى اتسمت بنفس الاتجاه في تركيز الثروة. طبقا للبيانات التي يقدمها بيكيتي اتسمت السويد بأعلى مستوى للامساواة مقارنة بالدول الأخرى. قبل الحربين العالميتين حظي أفراد العشرة بالمائة العليا بمعظم ثروة البلد: حوالي ٩٠ بالمائة من ثروة البلد. أما في الوقت الحاضر يحظى العشرة بالمائة العليا بما يتراوح بين ٦٠ إلى ٦٥ بالمائة من الثروة. كان ذلك التغير يعزى معظمه إلى أبوية الطبقة الوسطى. ولم يحظ أفقر الأفراد على شيء من الثروة.

معدل العائد على رأس المال دائما أعلى من معدل النمو مما يؤدي إلى لامساواة في توزيع الثروة.

قبل الحربين العالميتين كانت الـ ١٠ بالمائة العليا في الولايات المتحدة تمتلك حوالي ٨٠ بالمائة من إجمالي الثروة. الآن

يمتلكون حوالي ٧٠ بالمائة، وفي أوروبا تناقص هذا الرقم من ٩٠ إلى ٦٠ بالمائة.

قبل الحربين العالميتين تخطى معدل العائد على رأس المال معدل النمو: كان معدل العائد على رأس المال من ٤ إلى ٥ بالمائة، ومعدل النمو حوالي ١ بالمائة. تحت تلك الظروف تنمو الثروة أسرع من الدخل. لقرون عديدة قبل الحربين العالميتين وخلال معظم تاريخنا كان معدل العائد على رأس المال دائما ١٠ إلى ٢٠ ضعفا أعلى من معدل نمو الإنتاج. بالمقابل انخفض معدل العائد على رأس المال عن معدل النمو في أثناء الحربين العالميتين.

من المحتمل أن مستوى اللامساواة في الثروة لم يصعد إلى أعلى مستوى له قبل الحرب للعوامل الآتية:

١. أصيب رأس المال بنكسة كبرى في بداية الحربين العالميتين.
٢. سحب الأفراد الذين يمتلكون ثروات طائلة جزءا من رأس مالهم وبذلك اقتطعوا من رأس مال أجيالهم المستقبلية.
٣. أصول أجنبية كانت جزءا من رأس المال دمرت أثناء الحربين العالميتين.
٤. تسببت الحربان في إعادة توزيع الثروة، وحالت الضرائب المفروضة من الحكومات على رأس المال دون عودته إلى مستوى ما قبل الحربين. كانت الضرائب صفرا بالمائة قبل

١٩١٠ في حين بلغت ٣٠ بالمائة بعد الحربين العالميتين الأمر الذي كان له بالغ الأثر على نمو رأس المال في المدى الطويل.

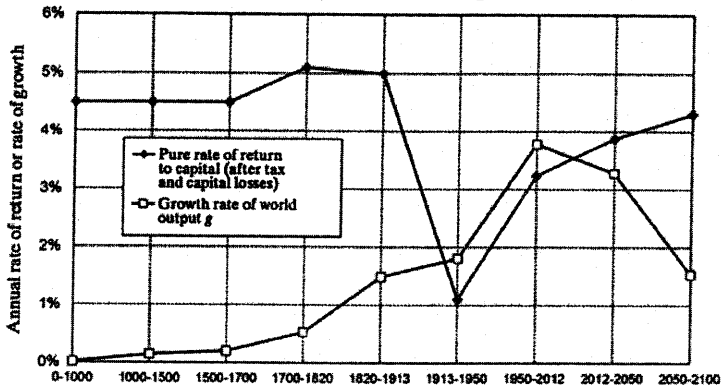
مع العلم أن تراكم رأس المال عادة ما يستغرق وقتاً طويلاً جداً. وقد تكون بعض الدول لازالت في تلك المرحلة الانتقالية في الوقت الحاضر.

في القرن الحادي والعشرين انخفض العائد على رأس المال قليلاً ومعدل النمو في طريقه للصعود كما لم يحدث من قبل. ونتيجة لذلك فإن الفجوة بين العائد على رأس المال ومعدل النمو تضيق جزئياً. ومع ذلك فهناك قوى عاتية في العالم الحديث تدفع الدول نحو اللامساواة في الثروة.

الحروب والضرائب هما أكثر العوامل أهمية في تقويض رأس المال. ففي غياب هذين العاملين فإن رأس المال في أغلب الاحتمالات سوف يعود إلى ما كان عليه قبل الحرب. إنه من الخطأ أن نفترض أن نمو السوق يستطيع بشكل تلقائي أن يحقق المساواة في الثروة.

Figure 1

**AFTER-TAX RATE OF RETURN VS. GROWTH RATE
AT THE WORLD LEVEL, FROM ANTIQUITY UNTIL 2100**



The rate of return to capital (after tax and capital losses) fell below the growth rate during the twentieth century, and may again surpass it in the twenty-first century.

Sources and series: See piketty.pse.ens.fr/capital21c

الفصل الحادي عشر الكفاءة و الميراث في المدى الطويل

يحلل الفصل الحادي عشر أهمية التغيير الذي تحدثه الثروة الموروثة في المدى الطويل.

تأتى الثروة غالبا من جهد المرء الشخصي أو من الأبوين والأجيال السابقة من الأسرة. يجب أيضا أخذ تبادل الهدايا فيما بين أفراد الأسرة في الاعتبار عند تحليل الثروة الموروثة. قد تصبح قيمة الثروة الموروثة مهمة للغاية في القرن الحادي والعشرين. عندما ينمو العائد على رأس المال بسرعة ويبقى معدل النمو منخفضا يعطى ذلك أولوية للميراث على دخل المستقبل وتزداد اللامساواة. هذا هو ما يحدث الآن في فرنسا وفي دول أوروبية أخرى.

في القرن التاسع عشر كان نصيب الميراث ٢٠ إلى ٢٥ بالمائة من الدخل القومي. خففت الحربان العالميتان من الميراث. وبالنسبة للأفراد الذين شبوا بعد الحرب العالمية الثانية أصبح الميراث أقل أهمية. خففت الحربان العالميتان من ثروة الشباب والشيوخ. استرد الشباب ثروتهم بشكل أسرع من الشيوخ. في الخمسينات من القرن العشرين تولد رأس المال من جديد وتراكمت الثروة مرة أخرى. للأفراد الذين شبوا في الثمانينات أصبح الميراث أكثر أهمية لمستقبل رأسمالهم. في القرن الحادي

والعشرين لن يقلل معدل الوفيات واحتمالات الأعمار والعوامل الأخرى من أهمية الثروة الموروثة.

إذا استمر معدل العائد على رأس المال ٣ بالمائة ومعدل النمو قرابة ٢ بالمائة فإن الثروة الموروثة سوف تعود إلى نفس النصيب المرتفع الذي كانت عليه في القرن التاسع عشر. إذا استمر العائد على رأس المال عند ٥ بالمائة وبقي معدل النمو عند ١ بالمائة إذا سترتفع الثروة الموروثة إلى حوالي مرة ونصف^(١) مستواها في القرن التاسع عشر. هذان الخياران هما الأكثر احتمالا أن يتحققا.

إذا كان معدل النمو مرتفعا يكون لدى الشباب الفرصة لتكوين الثروة بشكل أسرع. إذا كان معدل النمو بطيئا يكون لدى الشيوخ فرصة أكبر لتراكم الأصول والثروة.

في القرن التاسع عشر كونت الثروة الموروثة حوالي ٢٤ بالمائة من مصادر الفرد الشخصية واستمر هذا الرقم في الازدياد

(١) ينص الملخص " ...إذا سترتفع الثروة الموروثة إلى نصف ما كان عليه مستواها في القرن التاسع عشر". وبالرجوع إلى الكتاب المفصل الأصلي يبدو أن الاستنتاج هنا في الملخص به خطأ مطبعي أو قد جانبه الصواب. ينص الكتاب الأصلي: "في السيناريو الأول (عائد رأس المال ٣ ومعدل النمو قريب من ٢) يستمر تدفق الميراث في النمو حتى ٢٠٣٠ إلى ٢٠٤٠ ثم يستقر عند ١٦-١٧ بالمائة. في السيناريو البديل (عائد رأس المال ٥ ومعدل النمو ١ بالمائة) ينمو تدفق الميراث بشكل أسرع حتى ٢٠٦٠-٢٠٧٠ ثم يستقر عند ٢٤-٢٥ بالمائة". (صفحة ٣٩٨ من الكتاب الأصلي ترجمة آرثر جولداهامر من الفرنسية- طبعة بلكتاب- جامعة هارفرد) - المترجم.

حتى بداية الحربين العالميتين، ثم انخفض بعدهما. حوالي عام ١٩٧٠ كونت الثروة الموروثة ٢٤ بالمائة من مصادر الفرد الشخصية مرة أخرى.

في أوائل القرن العشرين إذا حصل فرد من أعلى ١ بالمائة من الأثرياء على ميراث يكون له ٥ أضعاف مستوى معيشة أدنى طبقة، وإذا حصل فرد على دخل الـ ١ بالمائة من إجمالي الدخل سيكون ذلك ١٢ ضعفا للحالة السابقة. في منتصف القرن العشرين كان المرء يمكنه أن يحيا حياة أفضل بالحصول على وظيفة في أعلى ١٠ بالمائة من الحصول على ميراث في أعلى ١٠ بالمائة. بالنسبة للأفراد الذين ولدوا في السبعينات من القرن العشرين صارت الثروة الموروثة للـ ١ بالمائة العليا تتساوى تقريبا مع دخل الـ ١ بالمائة العليا.

الثروة الموروثة يمكنها أن تكون أكثر ازدهارا في بلد يكون فيه نسبة رأس المال / الدخل حوالي ٧ بالمائة والثروة مركزة بشدة. عندما تتسع الفجوة بين معدل العائد على رأس المال ومعدل النمو اتساعا كبيرا تزداد اللامساواة في الثروة وتصبح قيمة النقود الناتجة من رأس المال أعلى بكثير من قيمتها إذا نتجت من العمل.

الاعتقاد أن الأفراد "ذوي قدرات معينة" يستحقون السلطة والثروة تشجع التراكمات القصوى واللامساواة في الثروة وفي العمل.

بالرغم من أن مستويات الميراث فد عادت إلى المستويات السائدة قبل الحربين العالميتين إلا أنها قد لا يكون لها نفس الأثر والسلطة مثلما كان في الماضي.

ليس هناك من دليل يدعو إلى الاعتقاد بأن حصة العمالة من الدخل القومي قد ارتفعت وأن معظم الناس لديهم فرص متكافئة للحصول على مهارات.

إن الاعتقاد بأن المنافسة بغير قيود تجعل الميراث غير ذي أثر ويحرك الدول الغربية في اتجاه مجتمع تسود فيه الجدارة لهو وهم خطير. يبقى الميراث ذو أهمية في القرن الحادي والعشرين. في الوقت الحاضر يرث كثير من الناس نفس القدر من النقود الذي يحصل عليه الأفراد في النصف الأدنى للدخول مدى الحياة.

الفصل الثاني عشر اللامساواة العالمية في الثروة في القرن الحادي والعشرين

يبحث فصل ١٢ في سيناريوهات التوزيع العالمي للثروة في القرن الحادي والعشرين.

يختلف معدل العائد على رأس المال بين الأفراد المختلفين. يحصل الأفراد الأكثر ثراء على نسبة عائد أعلى بالمقارنة بالأفراد الأقل ثراء لأن لديهم رأسمال أكبر ويستطيعون أخذ مخاطرات أعلى. يمكن أن يتراوح متوسط نسبة العائد على رأس المال من ٢ إلى ٧ بالمائة، الأمر الذي يمكن بالتأكيد أن يؤدي إلى لامساواة حيث تنمو بعض الثروات أسرع من البعض الآخر.

إن دقة الترتيب (لثروات الأفراد) الذي تنشره مجلات - مثل فوربس - هو موضع شك، ولكن لا ينبغي للمرء أن يهمله تماما. طبقا للبيانات التي تنشرها فوربس ومجلات المال الأخرى من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣ نمت ثروة المليارديرات تقريبا ٦ إلى ٧ بالمائة أعلى من مستوى التضخم. وهذا أعلى بكثير من العائد على متوسط الثروة. اللامساواة في الثروة اليوم تبدو شبيهة بالقرن التاسع عشر. أعلى عشرة بالمائة يملكون ٨٠ بالمائة من الثروة على مستوى العالم، وأعلى ١ بالمائة يملكون ٥٠ بالمائة من

إجمالي الثروة. بالرغم من أن تلك الأرقام لا يمكن أن يعتد بها مائة بالمائة فإنه يمكن استخدامها لإعطاء صورة تقريبية.

يحصل الـ "الواحد في الألف الأعلى" على ٦ بالمائة نسبة عائد على رأسمالهم، في حين متوسط الأفراد يحصل على ٢ بالمائة. هذه اللامساواة تفقر الطبقة المتوسطة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تتسم بالعنف.

طبقا لفوربس فإن بيل جيتس مؤسس ميكروسوفت وليليان بنتكورت وريثة لوريل نمت ثروتهما بمعدل يقارب ١٣ بالمائة. الثروات الطائلة لديها المقدرة على النمو حتى إذا توقف المستثمر عن العمل في عمله أو إذا لم يفعل ورثته أي شيء. فمثلا لم تعمل ليليان بنتكورت يوما واحدا في حياتها. من المطلوب فرض ضريبة على رأس المال ليتمكن السيطرة على رأس المال المبالغ في تضخمه.

كلما ازداد رأسمال الفرد كلما ارتفع معدل عائدته. تتلقى المعاهد والجامعات تبرعات طائلة نتج عنها أصول بلغت ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٠. يمثل هذا المقدار من رأس المال فهم يحصلون على نسبة عائد على رأس المال حوالي ٨,٢ بالمائة. تحصل المعاهد والجامعات الصغيرة على تبرعات أصغر. الذي لديه رأسمال أقل لا يستطيع استخدام مستشار مالي جيد وليس لديه من رأس المال ما يكفي ليبير ذلك.

لمعدل التضخم في الحقيقة أثر بالغ على معدل عائد رأس المال. يعتبر التضخم ضريبة على رأس المال الذي لم يستثمر. إن

تأثير التضخم على الفقراء هو على الأرجح أكبر من أثره على الأغنياء.

رأينا من المعلومات المستقاة من مجلة فوربس، أنه في حين أن متوسط العائد على رأس المال لجميع الأفراد لا يتعدى ٢%، فإن ثروات بل جيتس و ليليان بتكورت المقدرة بالمليارات، قد نمت بمعدل ١٣%.

ومن ذلك نستخلص أن البدء بثروة ضخمة يضاعف من الفرص.

محافظ الثروات الحكومية تأخذ رأسمالها لاستثماره حول العالم والحصول على معدل أعلى لعائد رأس المال. بالرغم من عدم توفر الوثائق الكافية لنسب العائد للمحافظ الحكومية المختلفة فإن تلك المحافظ جديرة بالدراسة.

الصين ليست في غنى الدول الأوروبية. إجمالي الثروة العقارية والأصول المملوكة للصين تساوي ٣ ترليون يورو مقارنة بإجمالي الأصول العقارية المملوكة للدول الأوروبية التي تساوي تقريبا ٧٠ ترليون يورو. ولكن من المحتمل أن تمتلك الدول الآسيوية حوالي نصف رأسمال العالم بنهاية القرن الحادي والعشرين.

الفصل الثالث عشر

دولة اجتماعية للقرن الحادي والعشرين

يدرس الفصل الثالث عشر احتمال أن تكون "الدولة الاجتماعية" مناسبة للظروف الحالية.

بعد الحربين العالميتين ارتفع رأس المال مرة أخرى. من الضروري أن نجد وسائل للتحكم فيه. فرد واحد يمتلك من رأس المال ما يوازي دولة بأكملها بمقدوره التأثير على مستقبلنا ويؤدي إلى احتمالات الأزمات الاقتصادية المستقبلية والحروب العالمية. أحد الوسائل للتعامل مع ذلك هو فرض ضريبة عالمية على رأس المال. مجرد ضريبة عادية على الدخل المرتفعة لن تجدي في حل الإشكالية مثل ضريبة تصاعدية على رأس المال.

هناك فريقان: فريق يؤيد السوق الحر ويتحدث ضد أي تحكم للدولة، والآخر يؤيد السيطرة الكاملة للدولة. يستطيع هذان الفريقان أن يقدموا أطروحات مختلفة لحل نفس اللغز.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة و إنجلترا وفرنسا والسويد كانت ضرائب ما قبل الحربين العالميتين أقل من ١٠ بالمائة. من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ تفاوتت الضرائب ما بين ٣٠ إلى ٥٥ بالمائة. سمحت الزيادة في الضرائب للدول بأن تحصل على المال اللازم للصرف على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وإعانات البطالة.

وثيقة إعلان الاستقلال (في أمريكا) تنص: "يولد الرجال أحرارا ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق" يليها النص "يمكن للتمييز الاجتماعي أن يبرره فقط الصالح العام". هذا الاحتمال يعنى أن الجميع أحرار ولكن يمكن السماح باللامساواة بشرط أن يتطلبها "الصالح العام".

من غير المحتمل أن يؤيد الناس الرجوع إلى معدل ضرائب تقارب ٨٠ بالمائة (كما كانت خلال ١٩٢٠ - ١٩٨٠). الذي يعنى الناس حقيقة هو كيف تستعمل أموال الضرائب وإذا ما كانت تستعمل لتحسين أنظمة الصحة والتعليم لصالح الجميع. من أغلب الاحتمالات أن تحتضر الدولة الاجتماعية إذا لم تطرح مثل هذه الأسئلة.

الهدف من نظام التعليم لدينا أن يشجع الحراك الاجتماعي ويخفض اللامساواة في الدخل. ومع ذلك فإن هذا لا يحدث على أرض الواقع. لقد انخفضت قيمة كل من مستويات التعليم. على سبيل المثال ينظر الآن إلى قيمة الشهادة الجامعية وكأنها دبلوم المدارس الثانوية.

لا يشجع التعليم على الحراك الاجتماعي لأن التعليم العالي مكلف جدا وتعتبر أفضل الجامعات في غير متناول الكثيرين. أصبح دخل الآباء يعد معيارا دقيقا لفرصة أبنائهم في القبول في جامعة محترمة. غالب الاحتمالات أن قرار القبول يتوقف على قدر المبالغ التي سوف يستطيع الآباء التبرع بها للجامعة في المستقبل. توجد هذه اللامساواة في الدول الغنية الأخرى.

منذ سبعينات القرن العشرين انخفض معدل الضرائب في الدول الفقيرة إلى ما يقرب من ١٠ - ١٥ بالمائة. من المشكوك فيه أن تستطيع دولة الحفاظ على مستوى جيد لأنظمة الخدمات الصحية والتعليم في ظل معدل ضرائب قدرها ١٠ بالمائة.

الفصل الرابع عشر

إعادة النظر في الضرائب التصاعدية

يوصى الفصل الرابع عشر بإعادة النظر في الضرائب التصاعدية بناءً على الخبرة التاريخية والتطورات الأخيرة. فكرة فرض الضرائب معقدة بشدة لأنها تتطلب اتخاذ قرارات تخص نسبة الضريبة على أفراد ذوي دخول ورؤوس أموال متباينة. هناك أشكال مختلفة من الضرائب: ضرائب على الدخل، ورأس المال، وشراء السلع، وضرائب على البرامج الحكومية.

يمكن تقسيم الضرائب إلى ثلاث فئات: نسبية (بمعنى نسبة ثابتة للجميع)، وتصاعدية (بمعنى أعلى للبعض وأقل لآخرين) ورجعية (بمعنى أنها أقل للأثرياء). استحدثت الضرائب التصاعدية بسبب الحربين العالميتين. تلعب الضريبة التصاعدية دوراً حاسماً في الدولة الاجتماعية. فهي تعود على الفقراء بالفائدة الأكبر وتخفض من اللامساواة في الثروة. بسبب تجنب فرض الضرائب التصاعدية يضطر الفقراء إلى دفع مبالغ أعلى للضرائب. فمثلاً في فرنسا يدفع الأفراد بالشريحة الـ ٥٠ بالمائة الدنيا من الدخل، ٥٠ بالمائة للضرائب. في حين يدفع الأفراد في أعلى الشرائح ٣٥ بالمائة للضرائب. اللامساواة في الثروة تصبح أسوأ إذا كانت الضرائب "رجعية".

كانت الولايات المتحدة أول دولة ترفع الضرائب إلى أعلى من ٧٠ بالمائة. تم ذلك لخفض تركيز الثروة وجعل استثماره

أصعب. الضرائب التصاعدية هي أفضل حل وسط بين الحرية الشخصية والعدالة الاجتماعية. إنها الأكثر عدالة للجميع لأنها تخفض من اللامساواة وتحافظ على استمرارية السوق الحرة.

من ١٩٣٢ إلى ١٩٨٠ كان متوسط معدل الضريبة في الولايات المتحدة ٨١ بالمائة وكان هذا أعلى بكثير من المتوسط في فرنسا وألمانيا. مع ذلك في سبعينات القرن العشرين انخفض معدل الضرائب في الولايات المتحدة وانجلترا إلى قرابة ٣٠ بالمائة. حدث ذلك بينما كان أصحاب أعلى شرائح الدخل يزداد نصيبهم من الدخل القومي. بدأ عدد المديرين ذوى الرواتب المرتفعة في النمو بعد السبعينات ولم يكن ذلك بسبب ارتفاع الإنتاجية. ارتفاع مرتب المدير (مثلا بيل جيتس) لا علاقة له بالإنتاجية. زيادة الإنتاجية كان نتيجة الجهد المشترك للأمة.

إن فرض معدل ضريبة تساوى ٨٠ بالمائة على الدخل التي تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار أمريكي أو أعلى لن يضر الاقتصاد وليس بالضرورة أن يؤدي إلى أن الأفراد ذوى الدخل المرتفعة سوف يغادرون البلاد. لم يفرض مثل هذا المعدل الضريبي بسبب انعدام النزاهة لدى مسئولى السياسات الضريبية التي تؤازر اللامساواة في الثروة.

سيفعل الأثرياء أي شيء للحفاظ على ثرواتهم ومراكزهم. لذلك فنحن نسير في أغلب الاحتمالات نحو مجتمع شبيه بأوروبا القديمة.

الفصل الخامس عشر

ضريبة عالمية على رأس المال

يقدم فصل ١٥ وصفا لضريبة تصاعدية على رأس المال للقرن الحادي والعشرين ، ويقارن الضريبة التصاعدية المقترحة على رأس المال إلى أشكال السيطرة الأخرى التي قد تنتج عن القرارات السياسية بما فيها تطوير الهجرة في الولايات المتحدة، وإجراءات التحكم في رأس المال في الصين، وضريبة على الثروة في أوروبا والعودة إلى سياسات الحماية.

فرض ضريبة عالمية على رأس المال هي الأداة الرئيسية التي باستطاعتها خفض آثار التركيز العالمي للثروة. أكثر الناس ثراء وبكل أصولهم يجب إخضاعهم لأعلى الضرائب بدون الإعفاءات العديدة المطبقة في الوقت الحاضر. ويستلزم ذلك أيضا شفافية مالية للإقرارات على أصول الجميع.

في الوقت الحاضر يبدو اقتراح مثل تلك الضريبة وكأنها يوتوبيا، ولكنه أفضل الحلول.

يظهر الأغنياء انعدام الأخلاقيات عندما يستخدمون الخداع للتهرب من الضرائب بإخفاء أصولهم بالخارج. يجب فرض عقوبات على البنوك والدول التي لا تقدم تقارير تحتوى معلومات صادقة أو تدعم ملاذات ضرائبية.

الأثرياء الذين يملكون ثروات طائلة كثيرا ما يقدمون إقرارات عن نسبة ضئيلة من دخلهم عادة لا تزيد عن ٦ إلى ٧ بالمائة. بعض المليارديرات يقرون دخلهم بقيمة ١ بالمائة. ذلك ليس من العدل من ناحية المساواة في الثروة.

تلك الإشكالية من الممكن تصحيحها بالطرق الآتية:

١. فرض ضريبة على الدخل تشمل الصناديق والشركات... الخ.
٢. تحديد ضريبة ثابتة على إجمالي الثروة.
٣. فرض ضريبة تصاعدية على الثروة.

الفصل السادس عشر

مسألة الدين العام

يتناول فصل ١٦ مسألة الدين العام وما يتعلق به من حيث التراكم الأمثل لرأس المال العام.

يمكن للدولة لكي تحقق الإيرادات اللازمة أن تفرض ضرائب على الثروة أو أن تقترض من الأثرياء. فرض ضرائب على الأثرياء هو الخيار الأفضل.

يمكن للدولة التخلص من الدين العام بخصخصة جميع الأصول العامة. في هذه الحالة سوف يلزم دفع إيجار للملاك الأفراد للاستمرار في استخدام أنظمة الخدمات الصحية والتعليم. الطريقة الأخرى للتخلص من الدين العام هي فرض ضرائب مرتفعة للغاية على رأس المال. تعتبر الضرائب التصاعدية على رأس المال هي الحل الأمثل لخفض الدين العام.

يمكن خفض الدين العام برفع معدل التضخم من ٢ إلى ٥ بالمائة، خاصة وأن السندات الحكومية تحمل قيمة ثابتة. وبذلك إذا زاد معدل التضخم فسوف تنخفض قيمة الدين.

بواسطة فرض ضريبة على رأس المال جنبا إلى جنب مع رفع معدل التضخم يمكن خفض الدين العام بسرعة. فيما عدا ذلك فسوف يستغرق خفض الدين العام زمنا طويلا.

ولكن ارتفاع معدل التضخم ليس بالخيار الأمثل لأن التضخم من الممكن أن يخرج عن السيطرة. يمكنه خفض الدين العام ولكنه يسبب تآكل مدخرات الفقراء في نفس الوقت. عموماً، فرض ضريبة على رأس المال هو الخيار الأفضل.

الوضع الحالي في العالم لا يمكن تغييره بدون إتاحة بيانات مالية بوضوح. لابد للديموقراطية أن تحكم الرأسمالية ولا بد للرأسمالية أن تعيد اختراع نفسها.

_____ ختام _____

شكر

حُثني وشجّعني الصديقان صنع الله إيراهيم وفكري أندراوس على ترجمة هذا الملخص لكي يُتاح لعدد أكبر من قراء اللغة العربية الذين لا يسمح وقتهم بقراءة الأصل المكون من مئات الصفحات، أو ليكون كفاتيح للشهية يتبعه الغوص في أعماق كتاب بيكيتي الأصلي: "رأس المال في القرن الحادي والعشرين" الجدير حقًا بالقراءة. فلهما خالص الشكر.

وقد تفضل الدكتور جلال أمين بمراجعة وتصحيح مسودة هذا الملخص. فله خالص الامتنان.

كما أود أن أشكر الأستاذ علي الفارسي الذي وضع المسودة في شكلها النهائي بما قدمه من توصيات.

ويبقى أي خطأ مسئوليتي منفردًا.